جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين:

– مزعاش إسمهان

– كعيول نور الهدى

بعنوان:

دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي

دراسة حالة شركة كوندور ميلتيميديا (2021–2023)

أعضاء لجنة المناقشة

عامر عبد اللطيف	رئيسا
زميت فؤاد	مشرفا
بن جدو أمينة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023–2024


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

إهداء

إلى من قال فيهما الله تعالى :"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " (24) سورة الإسراء

إلى رمزي في الحياة يا من أفخر بحمل اسمه إلى الذي رباني على الأخلاق و الفضيلة وكان لي ذرع الأمان الذي أحتمي به و الذي وفر لي متطلبات النجاح ووجهني إلى طريق الخير إلى أبي العزيز حفظه الله و أطال في عمره.

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها إلى من ضحت من أجلنا إلى من كان دعائها سر نجاحنا إلى رمز الحب و بلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض إلى والدتي العزيزة أدامها الله و أطال في عمرها.

إلى من تمنت رؤيتي ناجحة إلى من ربتني صغيرة واحتضنتني صبية إلى جدتي رحمها الله

إلى من أعتمد عليهما في كل صغيرة و كبيرة إلى إخوتي

إلى صديقاتي الغاليات

مزعاش اسمهان

إهداء

إلى قدوتي الدائمة في الحياة إلى نبراس العطاء المبذول و معلمي الأول الذي بذل الغالي و النفيس و تكبد مشقة العمل لأجل أن أتم مشواري التعليمي والدي الفاضل بارك الله في عمره

إلى مذهلي الأول المتعاظم بالحنان ،إلى تلك التي تملك جواز سفري للجنة التي عبدت دعواها لي طريق الخير و النجاح و التوفيق والدتي الكريمة بارك الله فيها

إلى جميع أشقائي وشقيقاتي كل واحد باسمه

إلى جدتي أم أمي و جدي أب أمي رحمهما الله

إلى جدتي أم أبي و جدي أب أبي حفظهما الله

إلى كل أساتذتي ومن كان لهم الفضل في تلقيني العلم النافع

إلى صديقاتي اسمهان، نورة، نور اليقين، لبنى، نهال

نور الهدى كعيول

شكر وعرفان:

بسم الله الرحمن الرحيم

"وفوق كل ذي علم عليم يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" (المجادلة :11)

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع

الشكر لمن قدم لنا الدعم ومدنا بخبرته الواسعة.

ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل "زميت فؤاد "الذي أشرف علينا و منحنا من وقته وجهده و أنار طريقنا و لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وإسهاماته.

الى كل موظفي شركة**CONDOR MULTIMEDIA**

كما نشكر كل من أعاننا وقدم لنا أي مساعدة لإنجاز هذا العمل

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي حيث تم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة كوندور ميلتيميديا ببرج بوعريريج، وذلك من خلال الاعتماد على المؤشرات التوازن المالية والنسب المالية وكذا التطرق إلى تطبيق بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي (نموذج ألتمان، نموذج كيدا، نموذج شيرود) خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023 ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلنا إلى عدة نتائج كان أبرزها أن شركة كوندور ميلتيميديا غير معرضة لخطر الفشل المالي حسب نموذجي ألتمان وشيرود على عكس نموذج كيدا الذي أوضحت نتائجه أن المؤسسة معرضة للفشل المالي خلال فترة الدراسة، كما أن الوضعية المالية للمؤسسة قد تحسنت خلال الفترة وذلك من خلال نتائج حساب المؤشرات المالية.

الكلمات المفتاحية:

تقييم الأداء المالي، التنبؤ بالفشل المالي، مؤشرات تقييم الأداء المالي، نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of financial performance evaluation in predicting financial failure by applying this study to Condor Multimedia in Bordj Bou Arreridj. The study relied on financial balance indicators, financial ratios, and the application of some financial failure prediction models (Altman model, Kida model, Sherrod model) during the period from 2021 to 2023. For this purpose, the descriptive-analytical approach was adopted.

We reached several conclusions, the most prominent of which was that Condor Multimedia is not at risk of financial failure according to the Altman and Sherrod models, unlike the Kida model, which indicated that the company is at risk of financial failure during the study period. Additionally, the financial situation of the company improved during this period, as evidenced by the results of calculating the financial indicators.

Keywords: Financial performance evaluation, financial failure prediction, financial performance evaluation indicators, financial failure prediction models.

قـــائمـــــة المـحـتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الاختصارات و الرموز	VI
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي و الفشل المالي	05
المبحث الأول: الأساس النظري لتقييم الأداء المالي	06
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنبؤ بالفشل المالي	18
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	29
الفصل الثاني: دراسة حالة شركة condor multimédia-برج بوعريريج-	35
المبحث الأول: تقديم شركة condor multimédia	36
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية	46
المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بفشل مؤسسة -condor multimédia-	69
الخاتمة	77
قائمة المراجع	81
الملاحق	86
فهرس المحتويات	96

قـــائـــمـــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم01	نسب النشاط	13
الجدول رقم 02	نسب السيولة	14
الجدول رقم 03	نسب الربحية	15
الجدول رقم 04	نسب المردودية	16
الجدول رقم05	نسب المديونية (الرفع المالي)	17
الجدول رقم06	تصنيف المؤسسات حسب درجة المخاطر	29
الجدول رقم 07	تطور عدد عمال شركة كوندور ميلتيميديا لسنتي 2021 و 2022	44
الجدول رقم 08	الميزانية المالية المختصرة لشركة كوندور ميلتيميديا (جانب الأصول)	46
الجدول رقم 09	الميزانية المالية المختصرة لشركة كوندور ميلتيميديا (جانب الخصوم)	48
الجدول رقم 10	تطور رأس المال العامل الدائم لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023	50
الجدول رقم 11	أنواع رأس المال العامل	52
الجدول رقم 12	تطور الاحتياج رأس المال العامل	54
الجدول رقم 13	تطور الخزينة لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023	56

الجدول رقم 14	نسب النشاط لمؤسسة كوندور ميلتيميديا	57
الجدول رقم 15	نسب السيولة لشركة كوندور ميلتيميديا	61
الجدول رقم 16	نسب الربحية لشركة كوندور ميلتيميديا	63
الجدول رقم 17	نسب المردودية لشركة كوندور ميلتيميديا	65
الجدول رقم 18	نسب المديونية لشركة كوندور ميلتيميديا	67
الجدول رقم 19	تقدير متغيرات نموذج كيدا لمؤسسة كوندور ميلتيميديا	70
الجدول رقم 20	تطبيق نموذج كيدا على مؤسسة كوندور ميلتيميديا	71
الجدول رقم 21	تقدير متغيرات نموذج ألتمان لمؤسسة كوندور ميلتيميديا	72
الجدول رقم 22	نتائج نموذج شيرود على شركة كوندور ميلتيميديا	74

قـــائـــــمـــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي	24
الشكل رقم02	الهيكل التنظيمي لشركة كوندور ميلتيميديا	39
الشكل رقم03	دوائر نسبية تمثل تطور جانب الأصول خلال الفترة 2021-2023	47
الشكل رقم04	دوائر نسبية تمثل تطور جانب الخصوم خلال الفترة 2021-2023	48
الشكل رقم05	تطور رأس المال العامل الدائم خلال الفترة 2021-2023	50
الشكل رقم06	تطور مختلف أنواع رأس المال العامل	53
الشكل رقم07	تطور احتياج رأس المال العامل لمؤسسة كوندور ميلتيميديا خلال	55

	الفترة 2021-2023	
الشكل رقم08	تطور الخزينة لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023	56
الشكل رقم09	تطور معدلي دوران الحسابات المدينة و الحسابات الدائنة	58
الشكل رقم10	معدل دوران إجمالي الأصول	59
الشكل رقم11	تطور معدل دوران المخزون	59
الشكل رقم12	تطور معدل دوران رأس المال العامل	60
الشكل رقم13	تطور نسب النشاط لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023	61
الشكل رقم14	تطور نسب الربحية لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023	64
الشكل رقم15	تطور نسب المردودية خلال كوندور ميلتيميديا 2021-2023	66
الشكل رقم16	تطور نسب المديونية لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023	68
الشكل رقم17	تطور نموذج كيدا لشركة كوندور ميلتيميديا للفترة 2021-2023	71
الشكل رقم18	تطور نموذج ألتمان لشركة كوندور ميلتيميديا للفترة 2021-2023	73
الشكل رقم19	تطور نموذج شيرود لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023	75

قائمة الاختصارات و الرموز:

الاختصار	المدلول
ر م ع	رأس المال العامل
إ ر م ع	احتياج رأس المال العامل

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	جانب الأصول 2021
02	جانب الخصوم 2021
03	جدول حسابات النتائج 2021
04	جانب الأصول 2022
05	جانب الخصوم 2022
06	جدول حسابات النتائج 2022
07	جانب الأصول 2023
08	جانب الخصوم 2023
09	جدول حسابات النتائج 2023

مقدمة

أصبح تقييم الأداء المالي شرطا ضروريا لبقاء واستمرارية المؤسسة وذلك لأن نتائجه تساعد على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث أصبحت هذه الأخيرة تستخدمه كوسيلة لمعرفة الوضعية المالية التي ستكون عليها المؤسسة في المستقبل

كما أن الاعتماد على الطرق التقليدية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة غير كافي لإثبات جدارتها خلال السنوات الماضية، مما أدى ببعض الباحثين إلى البحث و التفكير في طرق جديدة وذلك من خلال بناء نماذج تمكن من التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه و اتخاذ القرار المناسب والتي حاولت في مجملها التوصل إلى أفضل النسب المالية في التنبؤ بإفلاس المؤسسات، وذلك بالاعتماد على الطريقة التقليدية في تحليل النسب المالية، أي الاستعانة بالطرق الإحصائية البسيطة في تحليل اتجاه متوسطات النسب المالية لمؤسسات فاشلة خلال عدد من السنوات قبل الإفلاس، ومقارنتها مع اتجاهات هذه النسب في المؤسسات غير الفاشلة لاختيار النسب المالية الأفضل في التمييز بين هاتين المجموعتين من المؤسسات الاقتصادية.

وانطلاقا من أهمية التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن التنبؤ بالفشل المالي انطلاقا من تقييم الأداء المالي بمؤسسة كوندور ميلتيميديا؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟
- هل تسمح النماذج الكمية بإعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة؟
- هل يمكن تطبيق جميع النماذج الكمية على مؤسسة كوندور ميلتيميديا؟

وللإجابة عن الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية :

- ✓ يتم استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية انطلاقا من حساب مؤشرات التوازن المالي و النسب المالي ؛
- ✓ تعطي النماذج الكمية صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ يمكن تطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي على مؤسسة كوندور ميلتيميديا

أهمية الدراسة :

تتمحور أهمية الدراسة في التعرف على ظاهرة الفشل المالي و ضبط المفاهيم المتعلقة به وأهميته بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية لمواجهة المخاطر التي قد تواجهها مستقبلا، كما أن للموضوع أهمية بالغة من الجانب العلمي و العملي لأنه امتداد للبحوث السابقة و بداية للبحوث مستقبلية يمكن أن تستفيد منها الأطراف المتعاملة مع الشركات.

أهداف الدراسة:

يمكن إيجاز أهداف الدراسة فيما يلي :

- ✓ التعرف على المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي ومدى إمكانية استخدامها في التنبؤ بالفشل المالي؛
- ✓ التعرف على بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

✓ **أسباب ذاتية:**

الميول الشخصي لموضوع التشخيص المالي.

✓ **أسباب موضوعية:**

- تعلق موضوع الدراسة بالتخصص بشكل مباشر؛
- نظرا لأهمية ومكانة التنبؤ بالفشل المالي في اتخاذ قرارات الشركة و عليه يعتبر هذا الموضوع جديرا بالاهتمام والتحليل.

منهج الدراسة :

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده و كذا الإجابة على الإشكالية المطروحة واعتمد على المنهج "الوصفي التحليلي" في هذه الدراسة عند معالجة الجزء النظري، أما في الجزء التطبيقي فقد اعتمد على المنهج "دراسة حالة" من خلال تجميع البيانات من الواقع العملي و تحليلها وتم اختيار شركة "كوندور ميلتيميديا " ببرج بوعريريج كعينة للدراسة .

حدود الدراسة:

تم انجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية :

✓ **الحدود الزمانية :**

اقتصرت على دراسة القوائم المالية لشركة "كوندور ميلتيميديا" خلال الفترة (2020-2022)

✓ **الحدود المكانية:**

تتمثل في شركة كوندور ميلتيميديا بمنطقة النشاطات – طريق المسيلة – فرع 161 ولاية برج بوعريريج.

صعوبات الدراسة:

صعوبة إجراء الدراسة الميدانية نظرا للتحفظ الذي يبديه المسؤولون بالمؤسسة على الكشف عن بعض المعلومات خاصة القوائم المالية للمؤسسة.

هيكل الدراسة:

قمنا بدراسة موضوع "دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي" من خلال فصلين، حيث تعرضنا في الفصل الأول الى الجانب النظري لتقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي و مختلف المؤشرات المالية و النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث المبحث الأول تناولنا فيه الأساس العلمي و النظري لتقييم الأداء المالي، المبحث الثاني تناول الإطار المفاهيمي حول التنبؤ بالفشل المالي وأما المبحث الثالث فتناول الدراسات السابقة .

أما الفصل الثاني و بغية تثمين الدراسة قمنا بدراسة حالة تطبيقية لمؤسسة "كوندور ميلتيميديا" أين قمنا بإسقاط الدراسة النظري على الجانب التطبيقي.



الفصل الأول : الإطار النظري لتقييم الأداء المالي والفشل المالي



تعتبر مؤشرات الأداء المالي الركيزة الأساسية في التنبؤ بفشل المؤسسات أو الشركات وذلك من خلال بناء نماذج إحصائية، هذه الأخيرة تساعد على التنبؤ بفشل الشركات لعدد من السنوات كما تعتبر مؤشرا على ضعف أو قوة المركز المالي للمؤسسة ،وتساهم في اتخاذ القرار المالي المناسب و كذا المفاضلة بين البدائل المتاحة و التمييز بين المؤسسات الفاشلة و الناجحة.

ويمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الأساس العلمي والنظري لتقييم الأداء المالي

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنبؤ بالفشل المالي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الأساس العلمي و النظري لتقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء المالي من أهم المراحل التي يقوم بها المحلل المالي من خلال مؤشرات مالية (النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي) لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

لذلك سنقوم في هذا المبحث بدراسة الأساس النظري لتقييم الأداء المالي من خلال التطرق إلى مفهوم الأداء المالي وتقييم الأداء المالي، أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يرى LYNCH بأن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بحيث يؤكد بأن الأداء المالي سيبقى الأداء المحدد لمدى نجاح المؤسسات وعدم تحقيق ذلك قد يعرض وجودها واستمرارها للخطر[1]. أما MARCEL LAFLAME فيراه بأنه يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.[2]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء المالي بأنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف. أي مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها باستخدام الوسائل المليّة المتاحة من أجل الوفاء بالتزاماتها.

[1] مراد حجاج، نذير أولاد سالم، إسماعيل غزال، **دور النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب تقييم الأداء المالي** دراسة حالة عينة شركات التأمين الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي(AFD) للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، EISSN: 2602-5102، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص262

[2] عقبي حمزة، بن عيشي بشير، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية** دراسة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر باستخدام طريقة التحليل العاملي(AFD) ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، الجزائر، 2017، ص109.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي عملية شاملة يستخدم فيها المحلل المالي جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية

أولا: ماهية تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء المالي هي نشاط رئيسي لكل مؤسسة حيث تعرف على أنها عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة من جل خدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة، أي المؤسسة تقارن حالتها الحالية بأهدافها.

كما تعرف عملية تقييم الأداء المالي على أنها "تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، حيث تهتم بتحقيق الأهداف المحددة مسبقا، بالإضافة إلى قياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية"[1].

ثانيا: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء أهمية وأهداف خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظرا لأن المواد غير كافية لتغطية الاحتياجات الكبيرة المتنافس من أجل الحصول على أكبر عائد من هذه الموارد لذا تتمثل أهميته في:[2]

- ✓ اختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة؛
- ✓ اتخاذ القياسات والإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التوازن في التسيير عموما والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المتوقعة, فالتقييم الأدائي يهدف أساسا إلى التحكم في الحدث قبل وقوعه؛
- ✓ التأكد من تنفيذ الأهداف بأعلى درجة من الكفاية ومن سير التطورات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة؛

وللأداء المالي عدة أهداف نلخصها فيما يلي:

---

[1] عزوزة أماني، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008_2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية** الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد رقم 04، ص 84.

[2] حبشي مصطفى، صلواتشي هشام سفيان، **تقييم مستوى الافصاح كأحد مبادئ الحوكمة من خلال قياس وتقييم الأداء المالي في مجتمع صيدال خلال الفترة2017–2019**،مجلة دراسات اقتصادية، ISSN: 2602-7925، المجلد 15،العدد02، 2021، ص201.

- ✓ مناخ ملائم من الثقة والتعامل الأخلاقي؛
- ✓ رفع مستوى أداء العاملين واستثمار قدراتهم وإمكانياتهم بما يساعدهم على التقدم والتطور؛
- ✓ مساعدة المنشأة في وضع معدلات أداء معيارية دقيقة؛

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تعد مؤشرات تقييم الأداء المالي من أهم أدوات المؤسسات في تقييم أدائها المالي

الفرع الأول: مفهوم مؤشرات تقييم الأداء المالي

يمكن أن نعرف المؤشر على أنه معلومة بصفة عامة تكون بشكل رقمي، تسمح بمتابعة التوقعات التي تنتج عن تسيير المؤسسة.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

يمكن اعتبار التوازن المالي مؤشر مهم لتقييم الأداء المالي

أولا: رأس المال العامل

هو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال ويمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة

ويمكن لرأس المال العامل أن يأخذ ثلاث حالات:[2]

- ✓ ر م ع أكبر من الصفر: ويعني ذلك أن أصول المؤسسة المتداولة أكبر من خصومها المتداولة ما يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير يزيد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها، كما يساعدها على مواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في دورة الاستغلال.

[1] مصطفى عوادي، منير عوادي، " **مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي** "، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الأول، 2021، ص356.

[2] ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة دراسة حالة: الشركة الوطنية للتأمينSAA، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)،المجلد 20 العدد02، 2016، ص53.

- ✓ ر م ع أقل من الصفر: ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة أقل من خصومها المتداولة ما يجعلها تواجه صعوبات في الأجل القصير، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير مما يجبرها بالقيام بتعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.
- ✓ ر م ع يساوي الصفر: ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة تساوي خصومها المتداولة أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها.

أنواع رأس المال العامل: يتضمن أربعة أنواع أساسية وهي:[1]

أ. **رأس المال الدائم أو الصافي:**

يحسب وفق القوانين التالية:

- ✓ أموال دائمة- أصول ثابتة.
- ✓ أصول متداولة-ديون قصيرة الأجل.
- ✓ الأموال الخاصة -ديون طويلة الأجل.

من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية يمكن تقسيم رأس المال العامل الدائم ماليا، وعليه تظهر ثلاث فرضيات حيث إذا كانت أصول متداولة تساوي ديون قصيرة الأجل فهو شكل التوازن المالي الأدنى، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة قصيرة. أما إذا كانت الأصول متداولة أكبر من ديون قصيرة الأجل فإن رأس المال العامل الدائم أكبر من الصفر وهذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال. وأما إذا كانت الأصول المتداولة أصغر من الديون قصيرة الأجل فإن رأس المال العامل الدائم أصغر من الصفر مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل الصغير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.

[1] نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، الجزء3، الطبعة الأولى، دسوق، دار العلم والإيمان للنشر وللتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، 2019، ص ص 25،26.

ب. رأس المال العامل الإجمالي:

يحسب كما يلي:

- ✓ مجموع الأصول المتداولة.
- ✓ مجموع الأصول –الأصول المتداولة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

ت. رأس المال العامل الخاص: يحسب كما يلي:

- ✓ **رأس المال العامل الدائم –القيم الثابتة.**
- ✓ **الأموال الخاصة –القيم الثابتة.**
- ✓ **أصول متداولة –مجموع الأصول.**

إذا كان رأس المال العامل الخاص أكبر من الصفر يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، أما إذا كان رأس المال العامل الخاص أصغر من الصفر فهذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة لا تغطي القيم الثابتة.

ث. **رأس المال العامل الأجنبي:**

يحسب وفق العلاقات التالية:

- ✓ **ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل.**
- ✓ **رأس المال العامل الإجمالي –رأس المال العامل الخاص.**
- ✓ **مجموع الخصوم –الأموال الخاصة**

وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي أكبر من الصفر هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجاتها الخاصة في المدى القصير.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل

يتمثل احتياج في رأس المال العامل في ذلك الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال والتي تغطى من طرف الموارد الدورية.[1]

ويحسب وفق العلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل=(الأصول المتداولة–القيم الجاهزة) – (الخصوم الجارية–المساهمات البنكية الجارية).

يمكن أن يأخذ ثلاث حالات:[2]

إ ر م ع أكبر من الصفر: إذا كانت قيمة الاحتياج في رأس المال العامل كبيرة وموجبة فإن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية والتي تكون غالبا تكلفتها من خفض لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال (حالة اختلال).

إ ر م ع أصغر من الصفر: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال والزيادة في الطاقة الإنتاجية أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح (حالة اختلال).

إ ر م ع يساوي الصفر: موارد الدورة تساوي احتياجات الدورة.

ثالثا: الخزينة: تعرف على أنها الفرق بين أصول(سندات الخزينة، خصم الأوراق التجارية، الحسابات الجارية، الصندوق) الخزينة وخصومها(السلفات المصرفية، السحب على المكشوف).

[1] ليديا فلاحي، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية و التنبؤ بفشلها المالي–دراسة حالة–،أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، علوم مالية و محاسبة ،محاسبة و مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021–2022،ص 18

[2] سمرود زبيدة، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرا التوازن، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد06، العدد03، جانفي 2020، ص354،353.

وتحسب الخزينة وفق المعادلات التالية:

- ✓ مجموع الأصول –الخصوم.
- ✓ رأس المال العامل –احتياج رأس المال العامل.
- ✓ قيم جاهزة – تسبيقات.

وتأخذ الخزينة ثلاث حالات[1] حيث إذا كان رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن ويطلق على هذه الحالة خزينة موجبة. أما إذا كان رأس المال العامل أصغر من الاحتياج في رأس المال العامل المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وبعض الحالات الاستثنائية إلى بيع المواد الأولية وهذه الحالة يطلق عليها بالخزينة السالبة. وأما إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياج رأس المال العامل (أي الخزينة المثلى)فالوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانية المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل.

الفرع الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية

يصنف الباحثون النسب المالية على أسس مختلفة، فقد تصنف على أساس أهداف الجهة أو الجهات المستفيدة من التحليل، أو على أساس مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب، بحيث تنقسم إلى نسب قائمة الدخل، ونسب المركز المالي والنسب المختلطة، أو حسب النشاط الاقتصادي للمشروع، والأخير يعتبر التصنيف الأكثر شيوعا واستخداما، حيث يتم بموجبه تقسيم النسب المالية إلى خمسة أقسام وسنتطرق إلى توضيح مفاهيمها وأنواعها وطريقة حسابها كالتالي:

[1] سمرود زبيدة، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرا التوازن، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص354.

أولا: نسب النشاط

تستخدم نسب النشاط لقياس مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشاة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات، ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي:

الجدول رقم (01): نسب النشاط

النسبة:	طريقة الحساب:	المدلول
معدل دوران الحسابات المدينة	رقم الأعمال/ (الزبائن + أوراق القبض)	متوسط عدد مرات تحصيل الأرصدة المدينة خلال السنة، وتمكن من حساب: مدة تحصيل الزبائن= معدل دوران الحسابات المدينة / 360.
معدل دوران الحسابات الدائنة	المشتريات / (موردو المخزون + أوراق الدفع)	عدد مرات التسديد خلال فترة معينة، وتمكن من حساب: مدة تسديد الموردين = معدل دوران الحسابات الدائنة / 360.
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم أعمال.
معدل دوران المخزون	رقم الأعمال / متوسط المخزون	عدد المرات التي يتحول فيها المخزون الى سيولة
معدل دوران رأس المال العامل	رقم الأعمال / رأس المال العامل	توضح هذه النسبة مقدار الأرباح التي تستثمرها المؤسسة في رأس المال العامل

المصدر: ليديا فلاحي، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية و التنبؤ بفشلها المالي– دراسة حالة ، مرجع سبق ذكره ،ص 30

ثانيا: نسب السيولة

تستخدم لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في موعد الاستحقاق، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة على سداد ديونها، ومن أهم نسبها:

الجدول رقم (02): نسب السيولة

النسبة:	طريقة الحساب	المدلول
نسبة التداول (السيولة العامة)	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	تقيس مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة.
نسبة التداول السريعة	(الأصول المتداولة – المخزون) / الالتزامات المتداولة	تقيس مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة تحولها إلى نقدية (تستبعد المخزون لبطء تحوله)
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط ،دون اللجوء الى القيم الغير جاهزة

المصدر: بومصباح صفية ،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس)،مجلة أبحاث و دراسات التنمية، مجلد 08،العدد02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، ديسمبر 2021،ص224

ثالثا :نسب الربحية

تتمثل في:[1]

جدول رقم (03): جدول يمثل نسب الربحية

النسبة	طريقة الحساب	المدلول
نسبة هامش الربح	الأرباح الصافية بعد الضريبة/ صافي المبيعات	الأرباح التي حققتها المؤسسة من كل دينار من المبيعات
العائد على الاستثمار	(النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول)*100	تقيس هذه النسبة ما تم استخدامه من أصول للحصول على نتيجة
العائد على حقوق الملكية	الأرباح الصافية بعد الضريبة / حقوق الملكية	تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه المساهمون من أموالهم الموظفة في رأس مال المؤسسة

المصدر: عبد الرؤوف عز الدين ،صابر بوعوينة ،أدوات قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بالفشل المالي مع تطبيق نموذج ألتمان في مؤسسة تواب ،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، مجلد 12 ، العدد01، 2021، ص 117.

[1] نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، ص ص 58-70

رابعا: نسب المردودية

تحدد نسب المردودية مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية وتتمثل أهمها فيما يلي:

جدول رقم (04): جدول يمثل نسب المردودية

النسبة	طريقة الحساب	المدلول
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول الاقتصادية	تقيس فعالية استخدام الموجودات تحت تصرف المؤسسة وهي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة وكافية مقارنة برأس المال المستثمر.
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	تعني الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية مستعملة من أموالها
نسبة المردودية التجارية	النتيجة الصافية / المبيعات	تعبر على مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية (استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال) انطلاقا من كل دينار من المبيعات

المصدر: نوي سماح، دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة–،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر، 2019/2018، ص ص 153،154

خامسا: نسب المديونية: تقيس هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها وتتمثل في[1]:

[1] ناصر دادي عدون: **تقنيات مراقبة التسيير**، تحليل مالي، الجزء الأول، ص ص،53،54

جدول رقم (05): نسب المديونية

النسبة	الصيغة	المدلول
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة، فإذا كانت هذه النسبة اقل من 1 هذا يعني أن من الأصول الثابتة لم تتم تغطيتها بواسطة الأموال الدائمة
نسبة الملاءة العامة	مجموع الديون /مجموع الأصول	تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير
نسبة التمويل الخاص (الاستقلالية المالية)	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	وتفيد هذه النسبة في المقارنة بين أموال المؤسسة والأموال المقترضة من الغير بمختلف آجالها، أي أنها تفيد في تبيان أهمية إجمالي الديون الأجنبية من الغير بالنسبة لأموال المؤسسة الخاصة.
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	مجموع الديون /حقوق الملكية	كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما استطاعت المؤسسة التعامل بمرونة مع الدائنين أما ارتفعت هذه النسبة فإن المخاطر التي سوف يتعرض لها الدائنون سوف ترتفع بسبب تناقص مساهمة الملكية في هيكل التمويل

المصدر: اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها –دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة العلمة–سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008–2009 ص ص 53، 54

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنبؤ بالفشل المالي

تهتم المؤسسات والهيئات المحلية والدولية بعدة مواضيع مهمة على رأسها موضوع التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية. حيث أن الدائنين يعتبرونه مهم جدا لأنهم قد يفقدون أموالهم في حالة حدوث فشل مالي، وكذا المدققين والإدارة والموظفين وغيرهم من الأطراف التي لها صلة بالمؤسسة، فقد قام العديد من الباحثين باستخدام بعض المؤشرات المالية وعلى أساسها تم بناء وتشكيل نماذج من أجل التنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الفشل المالي

نظرا لعديد من الأسباب التي تفاعلت عبر المراحل الزمنية نجم ما يسمى بالفشل المالي، و التي تعكس نتائج مشاكل تعاني منها المؤسسة جراء اتخاذ موقف أو قرار غير مناسب اتخذه المسيرون و هذا راجع لعدم توفر المعلومات المناسبة أو عدم كفاءتها وبالتالي الوصول إلى حالة من العسر المالي والتعثر.

الفرع الأول: مفهوم الفشل المالي

يمكن القول إن الفشل المالي هو عبارة عن عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها عند تاريخ الاستحقاق، وذلك لعدة أسباب تفاعلت عبر مختلف المراحل الزمنية وأدت إلى الحالة التي عليها المؤسسة.

ويمكن التمييز بين الفشل الاقتصادي والفشل المالي حيث أن الأول يقصد به حالة مؤسسة تعجز عوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل، وبمعنى آخر تكون معدلات الفائدة السائدة في السوق أكبر من معدل العائد على الاستثمار أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات أما الفشل المالي يتخذ مظهرين هما العسر الفني أي عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة رغم زيادة نسبة الموجودات إلى التزامات وذلك بسبب نقص السيولة. والعسر الحقيقي أي عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة، حيث تكون قيمة الموجودات أقل من قيمة الالتزامات، ويؤدي ذلك إلى التصفية الإجبارية مما يترتب عليه تكاليف مباشرة وغير مباشرة[1].

[1] عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعوينة (202021/11/24)، **أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، العدد01،ص113

كما عرفه الأستاذ والباحث الأمريكي Beaver الذي أعتبر أول من قام بدراسة حول الفشل المالي لعينة من المؤسسات الأمريكية سنة 1966 حيث رأى بأن معيار الفشل لمؤسسة ما إفلاسها أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو الامتناع عن دفع أرباح أسهمها الممتازة1.

وبالتالي يعبر الفشل المالي على عدم قدرة المنشأة على تحصيل ديونها من طرف الغير، الى جانب عدم السداد النهائي للالتزامات قصيرة وطويلة الأجل حيث تكون قيمة أصولها أقل من قيمة خصومها**2**.

حيث أن هناك العديد من المفاهيم المرتبطة بالفشل المالي نذكر منها**3**:

1. **التعثر المالي**: فالتعثر المالي ناتج عن وجود اختلال يواجه المؤسسة بسبب قصور مواردها وإمكانياتها على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وهو مرحلة سابقة للفشل المالي وقد لا يؤدي الى مرحلة الفشل المالي إذا تم التحكم فيه. فهو يشير إلى عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق وكذلك مواجهة المؤسسة لظروف غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي او فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير.
2. **العسر المالي**: هو أن تصبح المؤسسة غير قادرة على دفع مستحقاتها من الأجور والضرائب والفوائد وأقساط الديون وغير قادرة على إمكانية الحصول على التمويل من خلال قنواتها المعروفة لمقابلة الالتزامات عند استحقاقها وهذا يفقدها حرية الخيار في استغلال الفرص المتاحة مما يؤدي إلى تصفية الاستثمارات الأمر الذي يتسبب في خسارة كبيرة كالإفلاس وتكون فيه الأصول المتداولة اقل من الالتزامات المتداولة فتلجأ المؤسسة الى بيع جزء من أصولها الثابتة وهو الذي يمثل بداية الفشل المالي خاصة إذا كانت استثمارات المؤسسة لأموالها في الأصول الثابتة بدرجة اكبر من الأصول المتداولة مما يصعب تحويلها إلى نقد بسهولة.
3. **الإفلاس**: وهي الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائيا لإدارتها أي انه إجراء قانوني لتسييل وإعادة تنظيم الأعمال وأيضا نقل لبعض أو كل أصول المؤسسة للدائنين

---

[1] أيمن فريد، **استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعة الميكانيكية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين(2000-2002)** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

[2] زرقاطة مريم، **التنبؤ بالفشل المالي في المصارف الجزائرية باستخدام نموذج kida وsherrod ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية**(دراسة تطبيقية على مصرفي السلام و abc الجزائريين خلال الفترة 2015-2018)، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**،العدد01(20جوان2020)،جامعة فرحات عباس سطيف 01،ص837

[3] رشيد بوزربة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، إدارة مالية،ص96،ص97.

ويميز القانونيين بين حالتي الإفلاس والإعسار من خلال اعتبارهم بأن الإفلاس هو ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه أما حالة الإعسار فان أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الدفع.

4. **تعريف المشروع الفاشل:** تعرف الشركة الفاشلة بأنها تلك التي أفلست، أو واجهت عسرا ماليا أو تمت تصفيتها لصالح الدائنين.

الفرع الثاني: مظاهر الفشل المالي

يمكن تحديد مجموعة من المظاهر التي تشير إلى أن المؤسسة متجهة نحو الفشل ونجد:

- الاختلال في الهيكل المالي للشركة، كالاعتماد المتزايد على الاقتراض وبشكل خاص الاقتراض قصير الأجل والعمل على زيادة الرفع المالي؛
- عدم مواكبة المؤسسة التطور التقني وإتباع الوسائل التقليدية؛
- ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة الشركة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي؛
- ضعف الرقابة على رأس المال العامل؛
- التأخير في إعداد الحسابات الختامية؛
- التأخير في دفع مستحقات الموردين على الرغم من تهديداتهم بالتوقف عن تقديم المواد الأولية واتخاذ إجراءات قانونية والعمل على رفع قضايا على الشركة لدى المحاكم المختصة[1].

الفرع الثاني: أسباب الفشل المالي

للفشل المالي مجموعة واسعة من الأسباب والعوامل نذكر منها ما يلي[2]:

- **أسباب إدارية:** فالإدارة السيئة المسببة للفشل هي الإدارة التي لا تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة وكذلك الفاعلية كجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي فالإدارة عندما تكون سيئة تكون الممارسة للعملية الإدارية فيها.
- **أسباب مالية:** بسبب عدم التناسب بين رأس المال والقروض مما يعني خلل في الهيكل التمويلي للمشروع وهذا يؤدي إلى تراكم الديون وظهور مشاكل كبيرة مع فقدان السيولة النقدية، وبالتالي فلن تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها.

[1] مصطفى يوسف كافي، **إئتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي**، الطبعة الأولى، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2016

[2] عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعوينة، **أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب**، مرجع سبق ذكره، ص 113

- **أسباب فنية:** ترجع هذه الأسباب إلى وجود أخطاء في إعداد دراسات الجدوى الفنية أو المالية كذلك استخدام تكنولوجيا قديمة غير ملائمة مما يؤدي إلى ظهور منتجات أو خدمات لا تتلاءم مع متطلبات السوق بالتالي ستؤثر على رقم الأعمال.
- **أسباب اقتصادية:** يجب على المؤسسة وبناء على أسس و مبادئ اقتصادية اتخاذ قرارات سليمة وذات فعالية، فضعف القدرات الإدارية على التنبؤ بالتغيرات الاقتصادية والبيئة المستقبلية يعتبر سبب رئيسي للإفلاس وعدم مواكبة التطور التكنولوجي وارتفاع معدلات التضخم يعتبران من أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤدي للفشل.
- **أسباب قانونية:** فالقوانين والتشريعات تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني، إذ أنه كلما كان هناك قوانين حديثة تحمي المستثمرين والشركات كان هناك استثمار أفضل وكانت الشركات أقوى، ولذا فإن عدم وجود قوانين ملائمة لتشجيع الاستثمار وكذلك عدم الوضوح والدقة في القوانين المعمول بها حاليا في الشركة تعتبر كلها من الأسباب القانونية التي تساهم في فشل المؤسسات.

الفرع الثالث مراحل الفشل المالي:

مما لا شك فيه أن المؤسسة لا تصبح متدهورة فجأة بصورة غير متوقعة وإنما هناك بعض المؤشرات التي يمكن للمؤسسة معالجتها من قبل الإدارة فالمؤسسة تمر عبر مراحل نميز منها ما يلي[1]:

1. **فترة النشوء:** إن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك عدد من المؤشرات السلبية، التي قد تظهر ويمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل: التغيير في الطلب على المنتجات، والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة، وتقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة، ونقص التسهيلات الائتمانية و تزايد الأعباء بدون رأس مال عامل وغالبا ما تحدث خسارة في هذه المرحلة، إذ يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للشركة، ويفضل أن تكشف المشكلة في هذه المرحلة إذ أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية.
2. **فترة عجز النقدية:** تعاني الشركة في هذه الفترة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية على الرغم من أن موجوداتها أكبر من التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الموجودات إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة، ومن الممكن ألا تحدث الخسارة في هذه المرحلة إذ ربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو تستمر لشهور عدة، ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

[1] أوكاشيي صونيا، **دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي–دراسة حالة شركة انجاز المنشآت الأساسية" INERGA"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، تخصص: دراسات محاسبية، جباية وتدقيق، ص62، ص63

3. **فترة الإعسار المالي:** في هذه المرحلة تصبح الشركة معسرة ماليا، إذ تكون غير قادرة على الحصول على التمويل اللازم من خلال القنوات المعتادة لمقابلة التزاماتها عند استحقاقها، وعند هذه النقطة قد تلجأ الإدارة إلى أساليب مالية جديدة، إذ يكون هناك احتمال ضئيل لاستمرار الوحدة ونموها إذا لم تحصل على التمويل اللازم.
4. **فترة الإعسار الكلي:** تعد هذه الفترة نقطة حرجة في حياة الشركة، فلا يمكن لها تجنب الاعتراف بالفشل إذ تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة ويصبح الفشل كلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.
5. **فترة إعلان أو تأكيد الإفلاس:** في هذه المرحلة يتم إعلان إفلاس الشركة وهي الفترة النهائية تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين بمعنى تصفية الشركة.

المطلب الثاني: ماهية التنبؤ بالفشل المالي وأهميته

يرتبط تقييم الأداء المالي بعنصر التنبؤ ارتباطا وثيقا، فهو يشكل من خلال ما يوفره من بيانات ومؤشرات وسيلة هامة في التنبؤ بأحداث مستقبلية في حياة المؤسسة، وخاصة التنبؤ باحتمال حدوث الفشل المالي فقد بدأ الباحثون بالاهتمام بالأوضاع المالية للشركات الفاشلة في بداية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تشجيع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA و هيئة البورصة SEC، فقد ظهر في هذه الفترة جدل حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات في اختبار فرض استمرارية المؤسسة، في سنة 1966كان Beaverأول باحث أنجز دراسة في هذا المجال قام ببناء نموذج يقوم على النسب المالية المركبة، بعدها ظهرت عدة دراسات لباحثين في بريطانيا و كندا و الولايات المتحدة الأمريكية, ومن هنا عرف التنبؤ بالفشل المالي على انه بالتنبؤ تلك الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي، أو انتهجت أساليب علمية منظمة وشاملة بالاعتماد على أساليب رياضية وإحصائية لقياس العالقات الدالية بين المتغيرات. فإيجاد طريقة أو آلية تحليلية يمكن بواسطتها التنبؤ باحتمال وصول المؤسسة إلى حالة التعثر والفشل قبل عدد كاف من السنوات أمرا ضروريا، وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينها، وذلك نظرا لما ينتج عن تعثر المؤسسة أو إفلاسها من آثار خطيرة على الاقتصاد وعلى كل الفئات العاملة فيه والمرتبطة بهذه المؤسسات. فالمستثمر يهتم بالتنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية من

أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية، كذلك يهتم الدائنون والمقرضون بالفشل المالي لتقييم مدى إمكانية المؤسسة ارجاع الأموال المقترضة[1].

1. أهمية التنبؤ بالفشل المالي:

يحوز التنبؤ بالفشل على اهتمام الجهات العلمية و العملية وذلك لما يقدمه من مزايا إيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب، وللتنبؤ بالفشل أهمية كبيرة عند العديد منن الجهات منها:

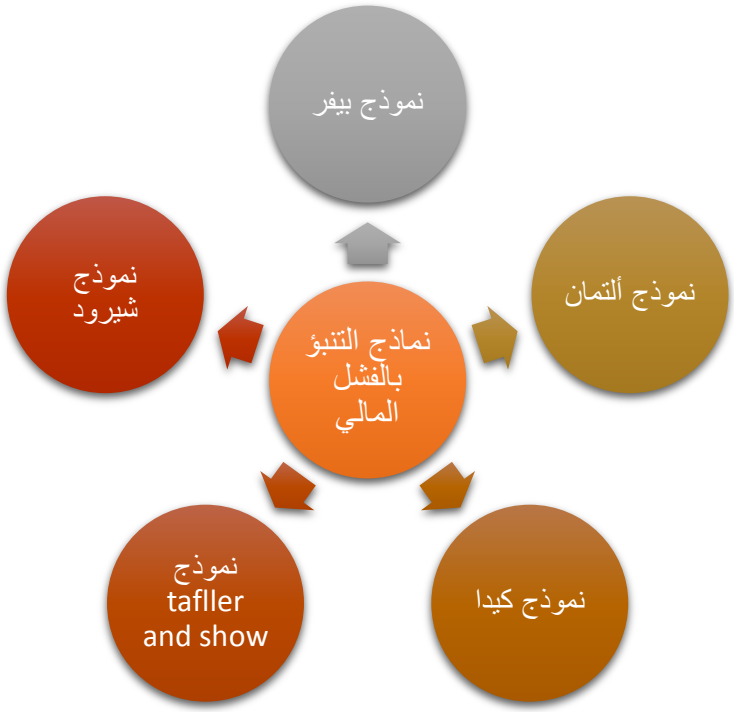
- البنوك: تهتم بالفشل لأثاره على القروض القائمة أو التي هي تحت الدراسة.
- المستثمرون: وذلك للتمييز بين الاستثمارات المرغوب فيها والغير مرغوب فيها والتخلص من هذه الأخيرة لتجنب الخسارة.
- إدارة المؤسسة: للتعرف على مؤشرات التعثر أو الفشل، لوضع إطار ملائم للتعامل معها ومعالجتها وتجنب الإفلاس.
- الجهات الرسمية: تجنبا للأزمات في القطاع العام، أو في القطاع الخاص.

[1] أيمن فريد،**استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعة الميكانيكية الجزائرية**،مرجع سبق ذكره، ص 104،105

المطلب الثالث: أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

ظهرت العديد من النماذج الإحصائية للتنبؤ بالفشل المالي وذلك لمحاولة الوصول إلى نموذج يمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وفيما يلي عرض لبعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات.

الشكل رقم (01): لعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي



المصدر: من إعداد الطالبات

أولا نموذج بيفر Beaver (1966): أخذ العالم بيفر عينة من 79 زوج من الشركات الفاشلة و الناجحة (شركة أفلست أو تأخرت في تسديد التزاماتها) في الفترة الممتدة بين 1954-1964 و التي تتراوح مبلغ إجمالي أصولها ما بين 0.6 مليون و 45 مليون، و بهذه الدراسة هدف إلى التنبؤ بالفشل المالي بالإضافة إلى إيجاد العلاقة بين حجم الأصول و الصناعة و احتمال الفشل المالي فبلغت نسبة التنبؤ بالفشل المالي 87% قبل سنة من حدوثه تميز هذا النموذج الأحادي المتغير بالبساطة لأنه لا يتطلب معرفة إحصائية معمقة لكن اعتماده على نسبة واحدة أمر غير منطقي لأنه لا يعطي صورة شاملة عن الشركة[1].

$$Z=1.3X1+2.4X2-0.98X3-0.78$$

[1] بوضياف صفاء، **الفشل المالي للشركات و نماذج التنبؤ به**، مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 12،جامعة أحمد دراية – أدرار، ديسمبر 2016 ص270

حيث:

X1: تدفق نقدي على مجموع الأصول

X2: صافي الربح على مجموع الأصول

X3: مجموع الديون على مجموع الأصول

ثانيا نموذج ألتمان: في سنة 1968 اعتبر عمل Altman من أول و أهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطرق القديمة التي استخدمها السابقون في التنبؤ بفشل المؤسسات معتمدين على أساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب المالية وقد وضع عام 1974 استكمالا لنموذجه السابق لسنة 1968 الذي يعرف بنموذج التحليل المميز هذا الأخير أسلوب إحصائي استخرج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات (نسب مالية) اعتبرت من أحسن المتغيرات للتمييز بين مجموعة من المؤسسات الناجحة وأخرى من المؤسسات الفاشلة حيث اختبر ألتمان 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات في السنة الأولى قبل الفشل والإفلاس فأخذ عينة مكونة من 33 مؤسسة ناجحة و33 مؤسسة فاشلة في الأخير تم انتقاء 5 نسب مالية وفقا لنظره اعتبرت أفضل نسب مميزة للأداء.[1]

$$Z=0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.01X5$$

حيث:

X1:صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول

X2: الأرباح المحتجزة /مجموع الأصول

X3: الأرباح قبل الفوائد و الضرائب/مجموع الأصول

X4: القيمة السوقية للأسهم/ مجموع الأصول

X5: المبيعات/ مجموع الأصول

Z:دليل أو مؤشر الاستراتيجية

[1]عبد النور جعفر، غويني العربي، جاب الله شافية ،**استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي –دراسة حالة مجمع صيدال**-مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، العدد01(2019/05/26)،جامعة الجزائر3 ،ص224،223

بناء على قيم z تصنف المؤسسات ضمن إحدى الفئات التالية:

- فئة المؤسسات القادرة على الاستمرار، إذا كانت قيمة z لهذه المؤسسات تساوي 2,99 أو أكبر؛
- فئة المؤسسات المشكوك في مدى قدرتها على الاستمرارية، قيمة أقل من 1,81 أو أكبر؛
- فئة المؤسسات يصعب التنبؤ بوضعها، قيمة zبين 1,81 و2.9.

ما يعاب على هذا النموذج هو اعتماد ألتمان في حسابه على القيم السوقية لأسهم الشركات مما يعني عدم إمكانية تطبيقه على الشركات التي لا يتم تداول أسهمها في السوق والتي لا يتوفر لأسهمها أسعار سوقية، ولتفادي ذلك قام ألتمان في دراسة أخرى بتطوير نموذجه الأول حيث استبدل المتغير الرابع X4 بمتغير جديد يقيس نسبة حقوق الملاك الى إجمالي الخصوم، ونتج عن ذلك احتساب أوزان جديدة للنسب المالية المستخدمة في نموذجZ-scoreالسابق. وأصبح النموذج كالتالي[1]:

$$Z=0.717\ x1+0.847\ x2+3.107\ x3+0.42\ x4+0.998\ x5$$

حيث:

X4: نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الخصوم

فإذا كانت قيمة Z أقل من 1.21 فإن احتمال إفلاس المؤسسة كبيرا (منطقة الفشل)، أما إذا كانت Z محصورة بين 1.21 و2.12 فإن حالة المؤسسة تكون غير واضحة ويصعب الحكم عليها.

ثالثا نموذج كيدا:

اعتمد كيدا في بنائه على أسلوب التحليل التمييزي خطوة بخطوة معتمدا على 20 نسبة مالية وعلى عينة متكونة من 40 مؤسسة نصفها متعثرة والنصف الآخر غير متعثرة فأجريت هذه الدراسة خلال فترة زمنية قصيرة ممتدة ما بين 1974-1975 فتوافقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج نموذج ألتمان في النسب التي لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي، فتوصل إلى نموذج مكون من 5 نسب مالية [2].

وكان النموذج كما يلي:

$$Z=1.042X1+0.427X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

[1]عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعوينة، **أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب** مرجع سبق ذكره،ص119

[2]علاء الدين مجدوب، عبد الرزاق حواس، **دراسة لنموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي للشركات بالتطبيق على شركات المساهمة في بورصة عمان**، مجلة التنمية الاقتصادية IS3490-2543 ، المجلد 06 العدد 01 مكرر(جوان2)، ص168

حيث:

X1: الربح الصافي إلى إجمالي الأصول.

X2: حقوق الملكية إلى إجمالي الديون .

X3: الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة.

X4: المبيعات إلى إجمالي الأصول.

X5:النقدية إلى إجمالي الأصول.

Z: مؤشر التعثر المالي

حيث أنه كلما ارتفع المؤشر فهذا يشير إلى سلامة المركز المالي للشركة وكلما انخفض يدل على احتمال الوقوع في التعثر للشركة.

رابعا نموذج Tisshow and Taffler:

تم إنشاؤه في المملكة المتحدة عام 1622، وهدف إلى تطوير نموذج رياضي يكون قادرا على التنبؤ بفشل الشركات البريطانية، واعتمد النموذج على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتمييز بين46شركة صناعية مستمرة في عملهاو46 شركة أخرى أعلنت إفلاسها، وقد استخدم الباحثان 8 نسب مالية مختلفة تم اعتماد 4 منها في صياغة النموذج كما يلي[1]:

$$Z= 0.53\ X1+0.13\ X2+\ 0.18\ X\ 3+0.16X4$$

حيث:

X1: الأرباح قبل الضرائب / الخصوم المتداولة.

X2: الأصول المتداولة / مجموع الخصوم.

X3: الخصوم المتداولة / مجموع الأصول.

X4: فترة التمويل الذاتي = (الأصول السائلة – الخصوم السائلة) / المصاريف التشغيلية اليومية المتوقعة.

وقد تم تصنيف الشركات إلى فئتين تبعا لقدرتها على الاستمرار:

- فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار، عندما تكون Z تساوي 4.5 أو أكثر؛
- فئة الشركات المهددة بخطر الإفلاس عندما تكون قيمة Z تساوي 4.7 أو أقل.

[1] **رحيش سعيدة، قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين – دراسة ميدانية –أطروحة دكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس**– كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،ص 120،ص121

وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل وصلت إلى99 % قبل سنة من حدوثه.

خامسا نموذج شيرود1987:

يمتاز نموذج شيرود باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك، إضافة إلى دوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المؤسسة في مزاولة نشاطها الاقتصادي. ويعتمد هذا النموذج على 6نسب رئيسية، كل نسبة لها وزن نسبي خاص بها. وتكتب معادلة النموذج وفق الصيغة التالية[1]:

$$Z=17\ X1+9\ X2+3.5\ X3+20\ X4+1.2\ X5+0.1\ x6$$

حيث:

X1: صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول.

X2: الأصول النقدية / مجموع الأصول.

X3: حقوق المساهمين / مجموع الأصول.

X4: صافي الربح قبل الضريبة/ مجموع الأصول.

X5: مجموع الأصول / مجموع الخصوم.

X6: حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

الجدول رقم (06): تصنيف المؤسسات حسب درجة المخاطر

الفئة	درجة المخاطرة	مؤشر (Z) بالنقاط
01	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الفشل	$Z \geq 25$
02	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الفشل	$25 \geq Z \geq 20$
03	يصعب التنبؤ بمخاطر الفشل	$20 \geq Z \geq 5$
04	المؤسسة معرضة لمخاطر الفشل	$5 \geq Z \geq -5$
05	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الفشل	$Z< -5$

المصدر: منال خلخال، مرجع سبق ذكره، ص107

[1] منال خلخال، **إمكانية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي –دراسة عينة من المؤسسات في قطاع الصناعة الميكانيكية للفترة 2012 – 2015**،أطروحة مقدمة لنيـــل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، ماليـــة المؤسسة ،جامعة الجزائر03،ص 107

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

1. **د.خالد زبدة، مقالة بعنوان "التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية "دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 7، العدد 1،.2021**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص إمكانية التنبؤ بفشل الشركات، وذلك من خلال تطوير نموذج رياضي مكون من مجموعة من النسب المالية، وذلك للأعوام المالية 2010- 2017 التي تم جمعها وتصنيفها من التقارير المالية السنوية المنشورة لهذه الشركات، وتم تطبيق هذه الدراسة على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين وعددها 10 شركات من أصل 48 شركة عامة مدرجة في بورصة فلسطين في جميع القطاعات، وقد توصل الباحث إلى نموذج رياضي مكون من ست نسب مالية يمكن تطبيقها للتنبؤ بفشل هذه الشركات في المستقبل، وكانت درجات دقة هذا النموذج المقترح 80% في السنة الأولى والثانية قبل الفشل، و100% في السنة الثالثة والرابعة قبل الفشل. أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ضرورة تبني النماذج المختلفة من التنبؤ بالفشل وتطبيقها على الشركات المدرجة في السوق المالي بمختلف قطاعاته، وكذلك الاهتمام بدرجة كبيرة بتحليل نسب السيولة والربحية والنشاط، وأخيرا ضرورة تبني الشركات والأسواق المالية أساليب التحليل المختلفة، وتضمين هذه النتائج في التقارير النهائية السنوية التي تنشرها هذه الشركات.

2. **محمد أحمد باهارون أطروحة دكتوراه بعنوان "مدى قدرة نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي" إدارة أعمال، جامعة لينكولن- ماليزيا-منشورة في المجلة الدولية لنشر البحوث و الدراسات ،المجلد الثالث، العدد خمسة و ثلاثون،2022**

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل المالي من خلال تطبيق نموذج ألتمان على عدد من الشركات المدرجة في السوق السعودية، وتنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الفشل أوالخطر لدى العديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، حيث تكمن المشكلة في عدم وعي الشركات المساهمة والمستثمرين بمخاطر تعرضها للفشل في المستقبل، وتم تطبيق النموذج على عينة متكونة من ثمانية من الشركات والتي تم الحصول على البيانات من المركز المالي للشركات من الموقع الإليكتروني تداول، وتم التوصل إلى نتائج أهمها دقة نموذج ألتمان في التنبؤ بفشل الشركات، ومعرفة الشركات المفلسة والغير القادرة على الاستمرار في السوق ولخصت الدراسة وأوصت

إلى تبني نموذج ألتمان كأحد النماذج للتنبؤ المستقبلي بوضع الشركات كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في تقييم أداء الشركات ويجب على الشركات الإدارة الجيدة لرأس المال العامل والابتعاد عن الاستثمارات ذوي المخاطر العالية مما يؤدي إلى زيادة أعبائها المالية مما يعرضها لخطر الفشل المالي والإفلاس وتم تصنيف نتائج النموذج إلى شركات مهددة بالإفلاس وناجحة ومستمرة وشركات يصعب التنبؤ بها وتحتاج إلى دراسة تفصيلية حول وضعها المالي.

3. **عمار أكرم عمر الطويل رسالة ماجيستر بعنوان" مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر –دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية –غزة– كلية التجارة قسم المحاسبة، 2008**

هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى قدرة المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، ومن أجل تحقيق ذلك تم إجراء دراسة ميدانية على 65 موظف يعملون في البنوك المحددة سابقا تم الاعتماد في هذه الدراسة على استبانة شملت على كافة البيانات المطلوبة من أجل خدمة الهدف المسطر وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث تم التوصل إلى أن المصارف الوطنية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة من أجل تقييم أداء المصارف، أما بالنسبة في مجال التعثر والفشل المالي فهي تعتمد عليه بشكل أقل.

.

4. **Ben chin fookyap,ShanmugamMunuswamy,Zulkifflee Bin Mohamed :Evaluation company failure in Malaysia using financial rations and logistic RegressionAsian journal of finance § Account ,2012,vol4,no 01**

مقال منشور في مجلة قام الباحثون في هذه الورقة بالبحث على قدرة الانحدار اللوجستي في توقع فشل الشركات في ماليزيا على مدى عشر سنوات تغطي الدورات الاقتصادية للازدهار والأزمة المالية الآسيوية عام 1997 والانتعاش الاقتصادي. تم تحليل 64 شركة بـــ 16 نسبة مالية مبدئية. تم تطوير نموذج لوغاريتمي قوي بأربع نسب وجدت أنها مهمة في قوتها التنبؤية وأظهرت نتائج للتحليل والعينات الموقوفة على التوالي %معدلات دقة عالية جدًا تبلغ 88% و90التصنيف متوسط ولكل من السنوات الخمس السابقة الفشل الفعلي. وأظهرت هذه الدراسة أيضًا أنها لا تحتاج إلى

العديد من النسب لتتمكن من توقع فشل الشركة المحتمل، وأنه حتى مع استخدام النماذج الإحصائية الأكثر تقدمًا مؤخرًا، لا يزال الانحدار اللوجستي أداة إحصائية فعالة وموثوقة للغاية.

المطلب الثاني: الدراسات المحلية

1. **دراسة رضوا باصور مذكرة لنيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بعنوان" استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة" ، المدية –2009–**

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق أسلوب التحليل المالي على مؤسسة عمومية اقتصادية ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

أن للتحليل المالي دور كبير في التنبؤ بنجاح المؤسسة أو فشلها وهذا من خلال مختلف طرق تقييم الأداء المالي وكذا نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

2. **صفاء بوضياف مقالة بعنوان ارتباط مؤشرات تقييم الأداء المالي بالفشل المالي–دراسة تطبيقية على مؤسسات إنتاج الحليب ومشتقاته بولاية الجزائر العاصمة، 2014**

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى ارتباط مؤشرات تقييم الأداء المالي والمتمثلة في كل من مؤشرات السيولة المردودية والمديونية بظاهرة الفشل المالي، حيث اختارت المؤسسة 24 عينة من المؤسسات المنتجة للحليب ومشتقاته في ولاية الجزائر، و توصل نتائج الدراسة لوجود علاقة ارتباط ضعيف بين مؤشرات السيولة، المردودية، المديونية، النشاط وحدوث الفشل المالي وغيابها فيما يخص تغطية الديون.

3. **سليم عماري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجيستر بعنوان" دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات –دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة2009–2012**

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد طريقة تسمح بالكشف المبكر عن المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، وذلك باختبار قدرة عملية تقييم الأداء المالي باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية وهذا في محاولة بناء نموذج ذي قدرة على التمييز والتنبؤ قام الباحث بدراسة عينة مكونة من 16 شركة فاشلة و16 شركة سليمة تنشط في سوق الكويت للأوراق المالية وتوصل نتائج هذه الدراسة أن نسبتين من أصل 15 نسبة لها القدرة على التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات السليمة. تمثلت في كل من نسبة العائد على الأصول ونسبة دوران رأس المال.

المطلب الثالث: الدراسة النقدية للدراسات السابقة

بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة للموضوع دراستنا تم التوصل الى مجموعة من الاختلافات نذكر منها:

أولا: بالنسبة إلى الدراسات الأجنبية

1. **الدراسة الأولى:** تم تطوير نموذج رياضي مكون من مجموعة من النسب أما بالنسبة لدراستنا فقد تم تطبيق بعض النماذج السابقة على عينة الدراسة. وتطبيق الدراسة على بعض الشركات المدرجة في السوق المالي أما بالنسبة لدراستنا فقد طبقت على شركة جزائرية غير مدرجة في السوق المالي.

2. **الدراسة الثانية:** تم التطرق إلى تطبيق نموذج ألتمان فقط على عينة الدراسة أما بالنسبة لهذه الدراسة فقد تم تطبيق ثلاث نماذج على عينة الدراسة حيث أن عينة الدراسة لهذه الدراسة السابقة مطبق على عدد من الشركات السعودية المدرجة في السوق المالي أما بالنسبة لهذه الدراسة تم تطبيقها على شركة اقتصادية جزائرية (غير مدرجة في بورصة الجزائر).

3. **الدراسة الثالثة:** اهتمت بعينة المصارف التجارية حيث أن الأداة المستخدمة في هذه الدراسة هي الاستبيان وتم تحليل البيانات عن طريق برنامج SPSS، أما بالنسبة لهذه الدراسة فقد اهتمت الدراسة بحالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن طريق تحليل بيانات الوثائق المالية للمؤسسة.

4. **الدراسة الرابعة:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة الانحدار اللوجيستي وذلك بتطوير نموذج لوغاريتمي باستخدام أربع نسب، على غرار هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على النماذج المطورة باستخدام أساليب إحصائية وكذا أسلوب التحليل التمييزي.

ثانيا: الدراسات المحلية

1. **الدراسة الأولى:** بالنسبة لهذه الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتحليلها دون اللجوء الى تطبيق أساليب التحليل المالي وكذا نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الدراسة التطبيقية، أما بالنسبة الى دراستنا فقد تم تطبيق مؤشرات تقييم الأداء المالي وبعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

2. **الدراسة الثانية:** تم التطرق في هذه الدراسة الى حساب بعض مؤشرات تقييم الأداء المالي حيث تم تطبيق هذه الدراسة على عينة مكونة من 23 شركة جزائرية، أما بالنسبة لهذه الدراسة فقد تم حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي من نسب المالية، ومؤشرات التوازن المالي وكذا حساب ثلاث نماذج للتنبؤ بالفشل المالي أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تمثلت في مؤسسة اقتصادية جزائرية.

3. **الدراسة الثالثة:** تم دراسة عينة 16 شركة فاشلة و16 شركة سليمة مدرجة في بورصة الكويت، أما بالنسبة لدراستنا فقد طبقت على مؤسسة اقتصادية.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في الفصل الأول إلى التنبؤ بالفشل المالي بواسطة تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فالأداء المالي هو قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل تكاليف ممكنة باستخدام وسائل مالية متاحة، ويعتبر تقييم الأداء المالي نشاط رئيسي لكل مؤسسة تستطيع بواسطته مقارنة وضعيتها المالية الحالية بالأهداف المسطرة فهو وسيلة ضرورية من أجل تخطيط مالي سليم.

ويتضح أن التنبؤ بالفشل المالي يعتمد أساسا على مجموعة من المؤشرات المالية لبناء نموذج هذا الأخير يتم من خلاله التنبؤ بحدوث فشل للمؤسسة، وعن طريقه يمكن لمتخذ القرار أن يتخذ قرارات استراتيجية لصالح المؤسسة.

الفصل الثاني : دراسة حالة شركة condor multimedia

-برج بو عريريج

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم الأسس النظرية لموضوع دراستنا المتمثلة في تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، كما تناولنا دراسة نظرية للفشل المالي والمفاهيم المرتبطة به وأسباب ومظاهر حدوثه وأهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي، وسنحاول في هذا الفصل تطبيق ما تم تناوله في الجانب النظري على شركة كوندور ميلتيميديا بولاية برج بوعريريج.

يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم شركةcondor multimédia

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بفشل مؤسسة-condor multimédia-

المبحث الأول: تقديم شركة كوندور ميلتيميديا condor multimédia

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم شركة condor multimédia من خلال تعريفها والتزاماتها و أهدافها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف شركة condor multimédia

أولا: نشأة الشركة

بما أن شركة كوندور ميلتيميديا شركة صناعية وهي فرع من فروع شركة كوندور الكترونيكس فسنتطرق إلى نشأة الشركة الأم

مؤسسة كوندور هي مؤسسة خاصة ذات مسؤولية محدودة، نتحمل الاسم التجاري "عنتر تراد " وهو اسم باللغة الإنجليزية، ومعناه "عنتر للتجارة " لتصبح شركة ذات أسهم. حيث تعتبر مؤسسة كوندور إحدى مؤسسات المكونة لمجموعة بن حمادي التي تحتوي على 06 مؤسسات صناعية وهي[1]:

- ✓ مؤسسةGEMACلإنتاج مواد البناء؛
- ✓ مؤسسةARGILORلإنتاج الآجر؛
- ✓ مؤسسةPOLYBENلإنتاج الأكياس البلاستيكية؛
- ✓ مؤسسةHODNA METAL مختصة في مجال المواد المعدنية؛
- ✓ مؤسسة GERBIOR لإنتاج القمح و مشتقاته؛
- ✓ مؤسسةCONDOR MULTIMEDIA مختصة في خدمات المناولة، نشاط التصنيع وإعادة البيع.

تحصلت المؤسسة على السجل التجاري في أفريل 2002 وانطلقت في نشاطها الفعلي في فيفري 2003. مقرها يقع في المنطقة الصناعية برج بوعريريج يقدر رأس مالها ب 2450000000 دج تقدر مساحتها الإجمالية 112559 متر مربع منها المغطاتب37178 متر مربع، تعمل على تغطية وتطوير نشاطاتها القاعدية المتمثلة أساسا في الصناعة الإلكترونية والكهرومترلية، حققت رقم أعمال مقدر بحوالي 1مليار دولار في سنة 2019.

[1] إدارة الموارد البشرية للشركة كوندور ميلتيميديا

حيث تعرف شركة كوندور ميلتيميديا هي شركة ذات أسهم، رأس مالها الاجتماعي 248100000 دج تأسست سنة 10/ 07/ 2016.

دخلت حيز النشاط الفعلي سنة 2018/08/01، وهي فرع من فروع شركة كوندور مقرها الاجتماعي متواجد في منطقة النشاطات – طريق المسيلة – فرع 161 ولاية برج بوعريريج[1].

نشاط الشركة الأساسي خدمات المناولة، نشاط التصنيع و إعادة البيع، بحيث تعتبر شركة كوندور الكترونيكس هي الزبون الأول بنسبة 70%، ثم تليها شركات أخرى كالشركة العالمية هايسنس ،انفينيكس ،أيس، كريستور،...الخ

و فيما يلي بطاقة فنية حول الشركة:

- **اسم الشركة: كوندور ميلتيميديا CONDOR MULTIMEDIA**
- **الشكل القانوني: شركة ذات أسهم SOCIETE PAR ACTIONS**
- **رقم السجل التجاري: 16/B/0465430**
- **الموقع الالكتروني:/https://store.condor.dz**
- **منطقة النشاط: منطقة النشاطات –طريق المسيلة – فرع 161 3400برج بوعريريج**
- **تاريخ التأسيس: 2016/07/10**
- **رأس المال الاجتماعي: 284100000.00 دج**

تمتلك الشركة ثلاث مواقع إنتاجية تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 24016 متر مربع، موزعة كالآتي:

الموقع الأول: تقدر مساحة الموقع 11985 متر مربع ويختص في صناعة البطاقات الالكترونية بمختلف منتجاتها تجميع أجهزة التلفاز، شاشات التلفاز بطاقة إنتاجية موزعة كالآتي:

أجهزة التلفاز: 02 خطي إنتاج، 1000وحدة لكل خط/يوم.

[1] إدارة الموارد البشرية لشركة كوندور ميلتيميديا

شاشات التلفازLCM :01 خط إنتاج ،1100 وحدة يوميا.

البطاقات الالكترونية PCB: 03 خطوط إنتاجية ،1000 و حدة خط يوميا.

الموقع الثاني: تقدر مساحة الموقع الثاني بحوالي 6447 متر مربع خصيصا لتركيب الهواتف المحمولة واللوحات الرقمية، أجهزة الكمبيوتر المحمولة والمكتبية.

الهواتف المحمولة: 06 خطوط إنتاج، بطاقة إنتاجية 1100 وحدة لكل خط/يوم.

اللوحات الرقمية: 01 خط إنتاج بطاقة إنتاجية 700 وحدة يوميا.

أجهزة كمبيوتر: 01 خط إنتاج بطاقة إنتاجية 500 وحدة يوميا.

الموقع الثالث: مساحته حوالي 5584 متر مربع وهو مختص في صناعة الألواح الشمسية، المصابيح الضوئية، كاشف الغاز($CO2$)، أجهزة الاستقبال الرقمي، شاحن البطاريات ...الخ.

خط إنتاج الألواح الشمسية والمصابيح الضوئية: موقفة حاليا.

خط إنتاج كاشف الغاز: 02 خط إنتاج طاقته الإنتاجية 2000 وحدة لكل خط يوميا.

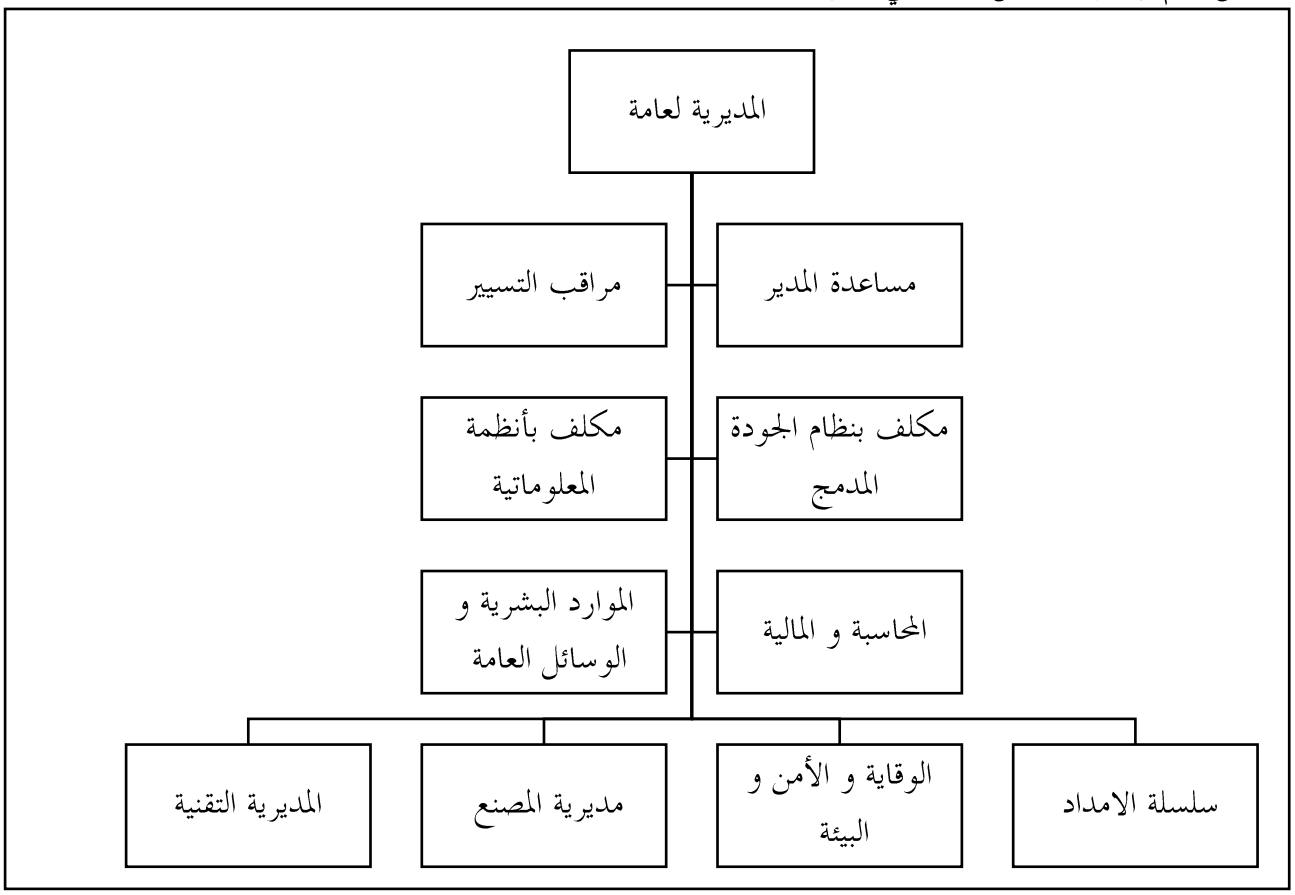
خط إنتاج الاستقبال الرقمي: 01 خط إنتاج طاقته الإنتاجية 1800 وحدة/يوم.

خط إنتاج شاحن البطاريات: 01 خط إنتاج 5400 وحدة/يوم.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي وتطور عدد عمال الشركة

تنقسم شركة كوندور ميلتيميديا إلى عدة مصالح و هياكل تلخص في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لشركة كوندور ميلتيميديا



المصدر: دائرة الموارد البشرية لشركة كوندور ميلتيميديا

1. **المديرية العامة:** تتكون المديرية العامة من المدير العام والأمانة، المكلف بأنظمة المعلوماتية و مراقب التسيير كوظائف استثمارية.

أ. **المدير العام:** هو رئيس مجلس الإدارة وهو نفسه المدير التنفيذي للشركة تم تعيينه من طرف المساهمين المالكين، يجتمع مع أعضاء مجلس الإدارة بصفه دورية من أجل تقييم ومتابعة نشاط الشركة، تتمثل مهامه فيما يلي:

- ترجمة الاستراتيجية العامة للشركة في شكل مخطط استراتيجي تتكون مخرجاته من أهداف توزع على جميع المديريات في الشركة كل حسب دائرة اختصاصه ويسهر على تحقيقها؛

- وضع مختلف الإجراءات والسياسات التي تضمن السير الحسن للشركة كتلك المتعلقة بالبحث والتطوير التسويق التمويل الإمداد واللوجستيك...؛
- تصغير كل الإمكانيات الممكنة لتحقيق الأهداف المسطرة تحليل البيئة الداخلية والخارجية للشركة والتركيز على أهم المحاور المتعلقة بالفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف ووضع التدابير اللازمة في ذلك؛
- السهر على متابعة الاستغلال العقلاني لموارد الشركة المتاحة.

ب. **الأمانة العامة** :

تتمثل مهام مساعدة المدير فيما يلي:

- تسيير أجندة أعمال المدير العام؛
- تحضير وبرمجة مختلف اجتماعات المدير العام؛
- تكلف بإعداد محاضر الاجتماعات؛
- تنظيم ومتابعة وتسجيل جميع الملفات الصادرة والواردة من وإلى المديرية العامة.

ت. **مراقب التسيير**: يسهر مراقب التسيير على تطبيق المهام التالية:

- متابعة مدى مطابقة تنفيذ الميزانية التشغيلية وميزانية الاستثمار بين المخطط الفعلي مع تحليل الانحرافات وتسجيل النتائج؛
- إعداد التقارير الشهرية والسنوية المتعلقة بالنشاط الكلي للشركة ووضعها تحت تصرف المدير العام؛
- متابعة لوحة القيادة المتضمنة مؤشرات الأداء الخاصة بجميع أنشطة الشركة والوقوف على اختلالات الأداء الإيجابية والسلبية مع التحليل والتعليق؛

ث. **مكلف بنظام الجودة المدمج**:

يكلف بتنفيذ ما يلي:

- وضع حيز التنفيذ نظام جودة مدمج يضمن التنسيق والسير الحسن لجميع أنشطة الشركة؛
- متابعة وتطوير النظام حسب احتياجات وتطلعات الشركة؛
- متابعة مؤشرات الجودة لكل أنشطة الشركة ومدى فعاليتها في التحسين المستمر للأداء.

ج. **مكلف بأنظمة المعلوماتية**: من مهامه الرئيسية ما يلي:

- يعمل على ضمان سيولة وتدفق المعلوماتية بين مختلف المصالح؛
- حماية أنظمة المعلوماتية والبرامج الخاصة بالشركة من كل أشكال القرصنة؛

- متابعة معدات ووسائل تكنولوجيا المعلومات؛
- السهر على امتثال جميع المستخدمين لقواعد ميثاق أنظمة المعلوماتية.

2. **الموارد البشرية والوسائل العامة:**

حيث تنقسم إلى نشاطين أساسيين هما:

- ✓ تسيير الموارد البشرية؛
- ✓ تسيير المشتريات المحلية والوسائل العامة .

حيث تهدف كلتاهما إلى تحقيق ما يلي:

- استقطاب الموارد البشرية داخليا أو خارجيا بالكمية والنوعية حسب مخطط التوظيف؛
- تسيير المسار المهني العمال؛
- تطوير وتنمية الموارد البشرية عند طريق برامج التكوين والتدريب؛
- تسيير نظام الأجور ونظام الحوافز؛
- تسيير الخدمات الاجتماعية؛
- تسيير احتياج الشركة من مشتريات محلية ووسائل عامة حسب الميزانية التشغيلية التنبؤية؛
- السهر على تطبيق النظام الداخلي للشركة وكذا جميع اللوائح والتعليمات؛
- السهر على نظافة محيط المؤسسة الداخلي والخارجي بما في ذلك تسيير النفايات.

3. **المحاسبة والمالية:** تنقسم إلى ثلاثة وظائف رئيسية وهي المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية والمالية العامة، تهدف إلى

- ضمان التسيير الأمثل والعقلاني للموارد المالية للشركة؛
- إعداد ومتابعة الميزانية الخاصة بالشركة بما يتوافق وتطلعات المديرية العامة؛
- تسجيل ومتابعة جميع العمليات والقيود المحاسبية؛
- حساب تكلفة إنتاج كل وحدة واحدة من المنتوج المصانع وكذا عتبة المردودية ؛
- تسيير الإيرادات والنفقات؛
- متابعة جباية الشركة .الإشراف على عمليات الجرد لجميع ممتلكات وقيم المؤسسة (مخازن، تجهيزات، مكاتب...).

4. **سلسلة الإمداد:** تنقسم إدارة سلسلة الإمداد إلى قسمين هما :

- ✓ المشتريات الخارجية؛
- ✓ تسيير المخزونات؛

المشتريات الخارجية: وهي جميع الأنشطة و المهام المتعلقة بدءا من شراء المواد الأولية من الممونين ومتابعة شحنها وتخزينها وإدخالها لعملية الإنتاج ثم الحرص على توزيعها بما يتماشى و تطلعات العملاء

تسيير المخزونات: تقوم بتسيير تخزين المواد الأولية المشتراة (ترتيبها، تبويبها) وإدخالها إلى عملية الإنتاج حسب أوامر الإنتاج وإعادة تسيير المنتجات التامة في المخازن لغرض تسويقها، يتم هذا وفق نظام معلوماتي فعال.

5. **الوقاية و الأمن والبيئة:**

تسهر هذه المصلحة على تطبيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- إتباع مخطط وقائي من أجل تقليص ومتابعة الأخطار المهنية المتوقع حدوثها؛
- تحليل حوادث العمل واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- إعداد مخطط الإخلاء عند حدوث أي أمر طارئ؛
- .إعداد الإرشادات والتوجيهات المتعلقة بالأمن و صحة وسلامة العاملين؛
- توفير اللباس المهني ووسائل الحماية الفردية لكل العاملين كل حسب نشاطه ؛
- تقييم وظائف المؤسسة الأكثر عرضة للإخطار.

6. **مديرية المصنع:** تتكون هذه المديرية من ثلاث مصالح رئيسية تتمثل في مصلحة الإنتاج، الهندسة والعمليات، الصيانة

- مصلحة الإنتاج: تبدأ المرحلة الإنتاجية انطلاقا من إعداد الأمر بالإنتاج الصادر عن المكلف بتخطيط برنامج الإنتاج وهذا بعد التأكد من توفر المادة الأولية في مخازن المؤسسة وكذا جاهزية الورشات (عدد العمال، الوسائل والمعدات)ثم تأتي مرحلة إدخال المواد الخام إلى الورشات من أجل تحويلها إلى منتجات تامة الصنع، حيث تتمثل هذه الورشات الإنتاجية فيما يلي ورشة التثبيت الآلي واليدوي للبطاقة الإلكترونية، ورشة تجميع التلفاز، ورشة تركيب الشاشات، ورشة تصليح الشاشات، ورشة تصليح الهواتف، ورشة تركيب الهواتف واللوحات الإلكترونية، ورشة تركيب أجهزة الاستقبال الرقمي والمصابيح الضوئية هذه الورشات مكملة لبعضها والبعض الآخر مستقر تماما، تهدف هذه الورشات إلى تحقيق برنامج الإنتاج الشهري كما ونوعا وبأقل التكاليف.

- **مصلحة الهندسة و العمليات:** هذه المصلحة داعمة العملية الإنتاجية، يقوم بها مجموعة من المهندسين يسهرون على تطبيق ما يلي

إعداد وتحضير تعليمات وتوجيهات العمل بين كيفية تصنيع وتركيب المنتج بالطريقة الصحيحة توضع تحت تصرف مسؤولي الورشات الإنتاجية لتوزع على جميع المصالح من أجل التقيد بها إجراء التحسينات و التحديثات اللازمة على طرق ومناهج العمل وكل ما يتعلق بالعملية الإنتاجية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق عائد كبير في ظل تكاليف أقل.

- **مصلحة الصيانة:** هي الأخرى تشكل دعم تقني للعملية الإنتاجية حيث تقوم بالتنسيق والتنظيم والقيام بجميع أنشطة الصيانة والدراسات والمناهج فهي تعمل على تحقيق برنامج الصيانة التصحيحي والوقائي.

7. المديرية التقنية:

تتكون هذه المديرية من مصلحتين هما:

- مصلحة البحوث والتطوير: تقوم هذه المصلحة بمشاركة وتحسين وتطوير المنتج وذلك من خلال دراسات وبحوث يقوم بها مجموعة من المهندسين الذين يتميزون بخبرتهم ومعارفهم خاصة مجال الإلكترونيك.

- مصلحة مراقبة الجودة: حيث تضمن هذه المصلحة مراقبة جودة المنتج التام ووصوله إلى المستهلك النهائي بدون أي عيوب، وذلك من خلال مستويات الرقابة الثلاث والتي يكلف بها مفتشو رقابة الجودة، تتمثل هذه المستويات في:

  - ✓ المستوى الأول: (المدخلات- IQC) عند استلام المادة الأولية من المورد، أي قبل دخولها إلى المخازن.
  - ✓ المستوى الثاني: (أثناء العملية الإنتاجية-PQC) في هذا المستوى تؤخذ عينات بصفة نظامية ودورية وتفحص في المخبر باستخدام وسائل ومعدات مخصصة لذلك ودليل المراقبة المطابق لمعايير الجودة.
  - ✓ المستوى الثالث: (عند خروج المنتج التام-OQC) ويتم في ذا المستوى فحص المخرجات من العملية الإنتاجية وذلك قبل وصولها إلى المستهلك النهائي.

8. المديرية التجارية:

هذه المديرية من أهم الوظائف الحيوية للشركة فهي التي تضمن جميع الأنشطة المتعلقة بقسم المبيعات والتسويق، كما تهدف إلى إرضاء الزبون من المنتجات والخدمات وبناء علاقات مستدامة معهم.

- ❖ السهر على تطبيق سياسة المبيعات الخاصة بالشركة؛
- ❖ تحديد شبكات التوزيع الخاصة بالشركة؛
- ❖ إعداد مخطط المبيعات السنوي؛
- ❖ إجراء بحوث ودراسات السوق بصفة دائمة ودورية.

الفرع الثاني: تطور عدد عمال شركة كوندور ميلتيميديا

تطور عدد عمال الشركة لسنتي 2021 و2022 حسب الفئات المهنية كالآتي:

الجدول رقم (07): تطور عدد عمال شركة كوندور ميلتيميديا لسنتي 2021 و 2022

السنوات	2021	2022	2023
عدد العمال	185	267	675

المصدر: دائرة الموارد البشرية للمؤسسة

تتوقع الشركة خلال سنة 2024 توظيف ما يقارب 300 عامل من مختلف الفئات المهنية، ليصل العدد الإجمالي إلى 700 عامل.

المطلب الثالث: التزامات و أهداف الشركة

الفرع الأول: التزامات شركة condor multimédia

- ❖ السهر على تلبية متطلبات وتوقعات أطرافها المعنية؛
- ❖ الامتثال للمتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى المعمول بها؛
- ❖ توفير الموارد اللازمة لتطبيق وصيانة والتحسين المستمر لنظام الإدارة المدمج طبقا للمواصفات ISO14001V2015,ISO9001V2015,ISO45001V2018؛
- ❖ تسخير كل الإمكانيات اللازمة لحماية البيئة والوقاية من التلوث؛
- ❖ العمل على الحد والقضاء على المخاطر التي تهدد صحة وسلامة موظفيها والتأكد من إشراكهم والتشاور معهم.

الفرع الثاني: أهداف شركة كوندور ميلتيميديا

- ❖ رفع نسبة الإدماج للمنتوج؛
- ❖ تعزيز مركز المؤسسة في السوق المحلية؛
- ❖ تطوير مهارات رأسمالها البشري؛
- ❖ تحقيق الابتكار التكنولوجي؛
- ❖ ضمان مطابقة المنتجات للمعايير الدولية؛
- ❖ تقليل تكاليف الإنتاج؛
- ❖ التحكم في تسيير النفايات؛
- ❖ تعزيز الوعي بمخاطر الصحة والسلامة وحماية البيئة ورضا العملاء.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

سنحاول في هذا المبحث عرض القوائم المالية لشركة كوندور ميلتيميديا بغية تقييم الأداء المالي للشركة عن طريق مؤشرات المالية والنسب المالية التي تم التطرق إليها في الفصل الأول

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: إعداد الميزانيات المالية المختصرة للفترة 2021-2023 وتحليلها

لتقييم الأداء المالي لشركة كوندور ميلتيميديا لابد من إعداد الميزانيات المالية المختصرة للفترة 2021-2023

أولا: الميزانية المالية المختصرة لشركة كوندور ميلتيميديا (جانب الأصول)

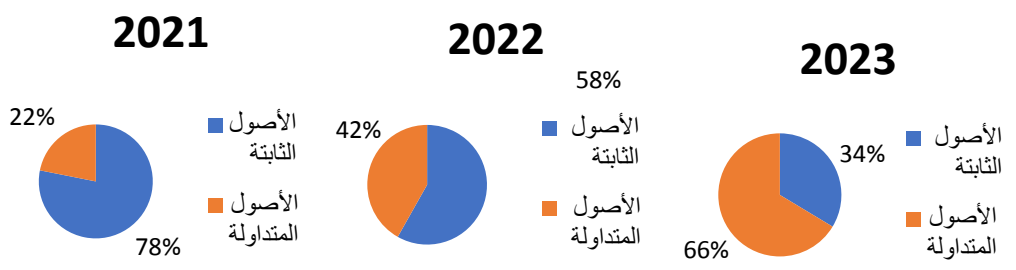
انطلاقا من الميزانيات المالية للشركة قمنا بإعداد الميزانيات المالية المختصرة

الجدول رقم (08): الميزانية المالية المختصرة لشركة كوندور ميلتيميديا(جانب الأصول)

	2021	%	2022	%	2023	%
الأصول الثابتة	411 132 527	78.12	358 091 270	58.18	293 284 894	33.62
الأصول المتداولة	115 146 447	21.88	257 387 849	41.82	578 873 110	66.37
قيم الاستغلال	-	0	137 068 012	22.27	162 874 458	18.76
قيم قابلة للتحقيق	83 546 576	15.88	61 926 827	10.06	369 848 722	42.41
قيم جاهزة	31 599 871	6	58 393 009	9.49	46 149 930	5.29
المجموع	526 278 974	100	615 479 119	100	872 158 004	100

المصدر: من إعداد الطالبات انطلاقا من الميزانية المالية

الشكل رقم03: دوائر نسبية تمثل تطور جانب الأصول خلال الفترة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطالبات

من خلال الشكل السابق نلاحظ ما يلي:

انخفاض نسبة الأصول الثابتة لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة ب34 %وذلك راجع إلى انخفاض قيمة كل التثبيتات العينية الأخرى والقروض والأصول المالية الأخرى الغير جارية (أنظر الملحق رقم 01،الملحق رقم 04،الملحق رقم07)

ارتفاع نسبة الأصول المتداولة للشركة خلال الفترة وذلك بسبب ارتفاع قيمة كل من المخزونات حيث في سنة 2021 قيمة المخزون كانت معدومة، وكذا قيمة الزبائن والمدينين الآخرون(الملحق رقم 01، الملحق رقم 04، الملحق رقم 07).

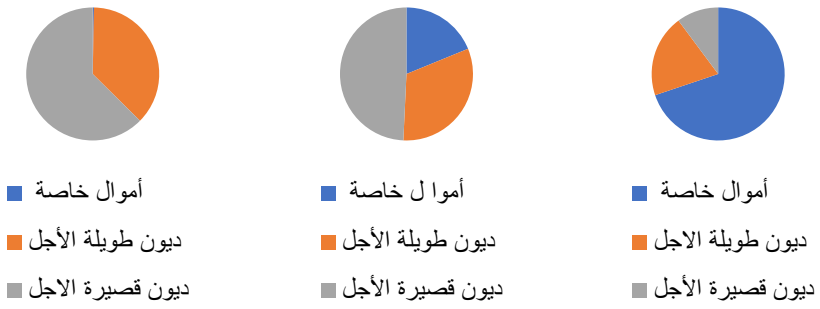
ثانيا: الميزانية المالية المختصرة لشركة كوندور ميلتيميديا (جانب الخصوم)

جدول رقم (09): الميزانية المالية المختصرة لشركة كوندور ميلتيميديا (جانب الخصوم)

	2021	%	2022	%	2023	%
أموال دائمة	194 940 975	37.04	312 386 257	50.75	783 241 334	89.8
أموال خاصة	(1 591 638)	(0.3)	115.853.643	18 .82	609 021 877	69.83
ديون طويلة الاجل	196 532 613	37.34	196.532.614	31.93	174 219 457	19.98
ديون قصيرة الأجل	331 337 998	62.96	303.092.863	49.25	88 916 670	10.18
المجموع	526 278 973	100	615 479 119	100	872 158 004	100

المصدر: من إعداد الطالبات انطلاقا من الميزانية المالية

الشكل رقم 04: دوائر نسبية تمثل تطور جانب الخصوم خلال الفترة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطالبات

من خلال الشكل السابق نلاحظ ما يلي:

ارتفاع الأموال الخاصة للشركة وهذا راجع لارتفاع قيمة النتيجة الصافية خلال الفترة.

انخفاض نسبة الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل بسبب انخفاض قيمة الديون و القروض المالية وقيمة الموردون والديون الأخرى وهذا ما ستفسره نسبة الاستقلالية المالية.

(أنظر الملحق رقم 02، 06،08)

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي لشركة كوندور ميلتيميديا باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سنتطرق في هذا الفرع إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال حساب رأس المال العامل و أنواعه المختلفة و احتياج رأس المال العامل و الخزينة.

أولا: حساب رأس المال العامل الدائم لشركة كوندور ميلتيميديا خلال السنوات 2021-2022-2023

يمكن حساب رأس المال العامل الدائم وفق طريقتين:

رأس المال العامل الدائم = أصول ثابتة- أموال دائمة

رأس المال العامل الدائم=ديون قصيرة الأجل – أصول متداولة

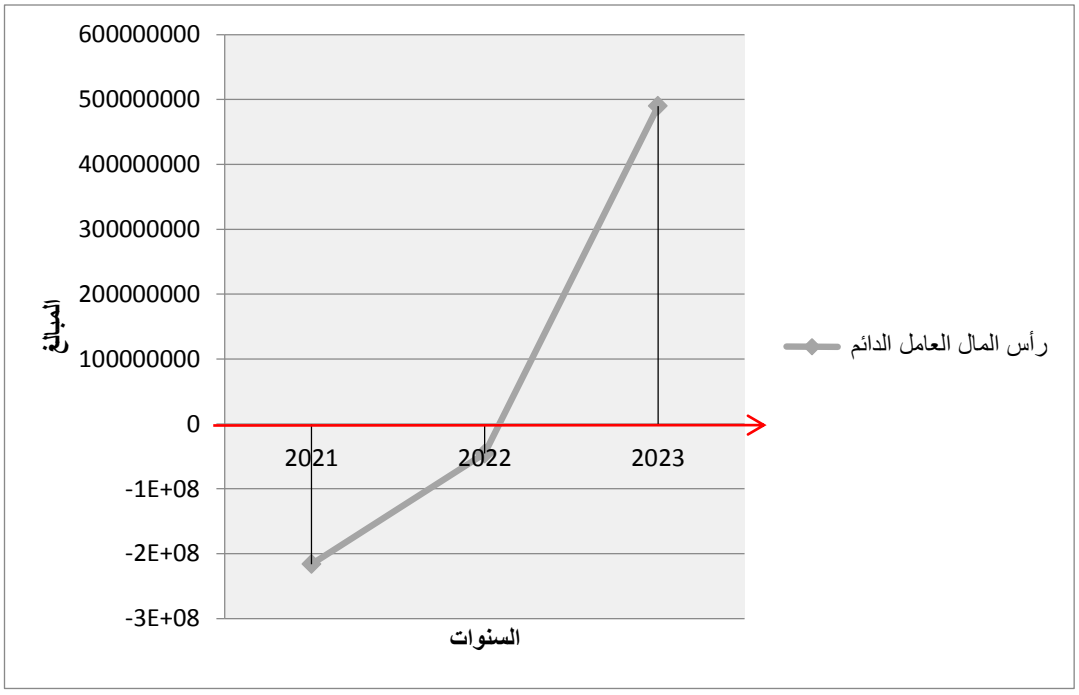
والجدول الموالي يوضح تطور رأس المال العامل خلال الفترة 2021–2023

الجدول رقم (10): تطور رأس المال العامل الدائم لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021–2023

البيان	2021	2022	2023
الأموال الدائمة	194 940 975	312 386 257	783 241 334
الأصول الثابتة	411 132 527	358 091 270	293 284 894
رأس المال العامل الدائم	(216 191 552)	(45 705 013)	489 956 440
أصول متداولة	115 146 447	257 387 849	578 873 110
ديون قصيرة الأجل	331 337 998	303 092 863	88 916 670
رأس المال العامل الدائم	(216 191 552)	(45 705 013)	489 954 440

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل رقم05: تطور رأس المال العامل الدائم خلال الفترة 2021–2023



المصدر: من إعداد الطالبات

من الشكل البياني نلاحظ أن:

رأس المال العامل الدائم خلال السنوات الثلاث في تزايد حيث يعود ذلك إلى زيادة الأموال الدائمة بسبب تزايد الأموال الخاصة (الملحق رقم 02، 06، 08) وتناقص الأصول الثابتة (الملحق رقم 01، 04، 07)، وكذلك زيادة الأصول المتداولة وتراجع قيمة الديون قصيرة الأجل حيث:

- ✓ خلال السنتين 2021 و 2022 كان رأس المال العامل **سالب** مما يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل وبالتالي فإن المؤسسة عاجزة عن تغطية احتياجاتها بواسطة مواردها المالية. وهذا بسبب زيادة الأعباء المالية وبالتالي فإن وضعية المؤسسة غير جيدة.
- ✓ أما في سنة 2023 فرأس المال العامل الدائم **موجب** أن أصول المؤسسة المتداولة أكبر من خصومها المتداولة ما يدل على وجود فائض في السيولة (أموال مجمدة) في المدى القصير يزيد من قدرة المؤسسة على تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها كما يساعدها على مواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في دورة الاستغلال.

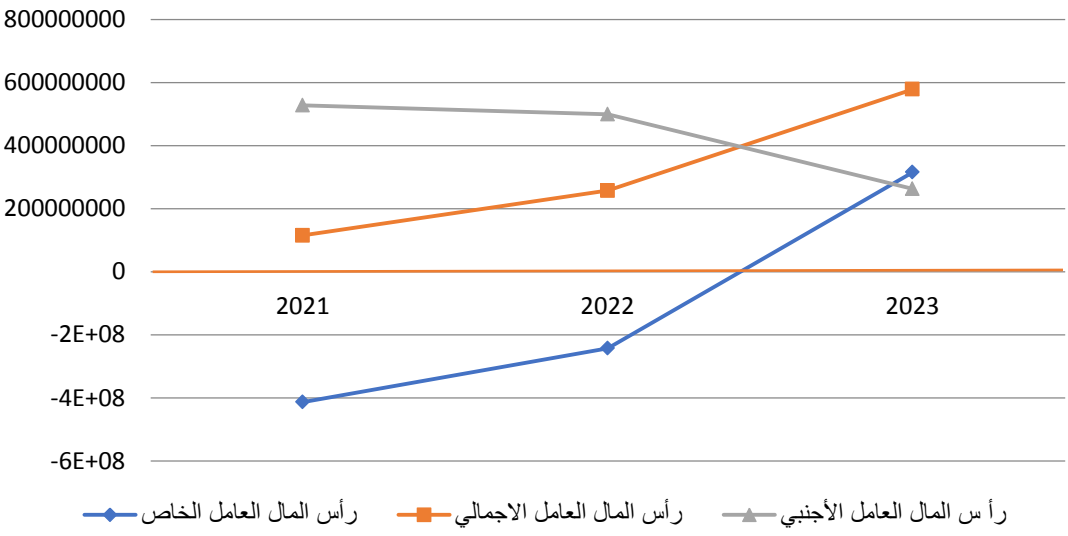
ويمكن حساب مختلف أنواع رأس المال العامل كما يلي:

الجدول رقم (11): أنواع رأس المال العامل

البيان	2021	2022	2023
الأموال الخاصة	(1 591 638)	115 853 643	609 021 877
الأصول الثابتة	411 132 527	358 091 270	293 284 894
رأس المال العامل الخاص	(412 724 165)	(242 237 627)	315 736 983
مجموع الأصول	526 278 973	615 479 119	872 158 004
الأصول الثابتة	411 132 527	358 091 270	293 284 894
رأس المال العامل الإجمالي	115 146 447	257 387 849	578 873 110
ديون طويلة الأجل	196 532 613	196 532 614	174 219 457
ديون قصيرة الأجل	331 337 998	303 092 863	88 916 670
رأس المال العامل الأجنبي	527 870 611	499 625 477	263 136 127

المصدر: من إعداد الطالبات انطلاقا من الوثائق المالية للمؤسسة

الشكل رقم 06: تطور مختلف أنواع رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالبات

بالنسبة لرأس المال العامل الخاص نلاحظ أن:

تزايد قيمة رأس المال العامل الخاص وذلك بسبب زيادة قيمة الأموال الخاصة وتراجع قيمة الأصول الثابتة حيث:

- ✓ خلال السنتين 2021 و2022 رأس المال العامل الخاص **سالب** وهذا يعني أن الأموال الخاصة للمؤسسة لا تغطي الأصول الثابتة وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات هي مصادر خارجية، وهو مؤشر سلبي للمؤسسة يدل على التبعية للأطراف الخارجية.
- ✓ أما خلال سنة 2023 رأس المال العامل الخاص **موجب** وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها من أموالها الخاصة وهذا مؤشر جيد على عدم التبعية الخارجية في تمويل استثماراتها.

بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي نلاحظ أن:

تزايد قيمة رأس المال العامل الإجمالي بسبب ارتفاع قيمة إجمالي الأصول وتراجع قيمة الأصول الثابتة

- ✓ خلال السنوات 2021، 2022 و2023 رأس المال العامل الإجمالي **موجب** ومتزايد ما يعني زيادة في حجم الأصول المتداولة بسبب استفادة المؤسسة من مشاريع جديدة وبالتالي زيادة في قيمها الجاهزة و قيم الاستغلال.

بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي نلاحظ أن:

- ✓ خلال السنوات 2021 و 2022 و 2023 موجب حيث نلاحظ انه في انخفاض بسبب تراجع قيمة الديون قصيرة وطويلة الأجل مما يعني أن المؤسسة كانت تعتمد بشكل كبير على الديون خاصة في الأجل القصير أما في سنة 2023 نلاحظ انخفاض هذا المؤشر مما يعني أن المؤسسة قللت من الاعتماد على الديون على المدى القصير.

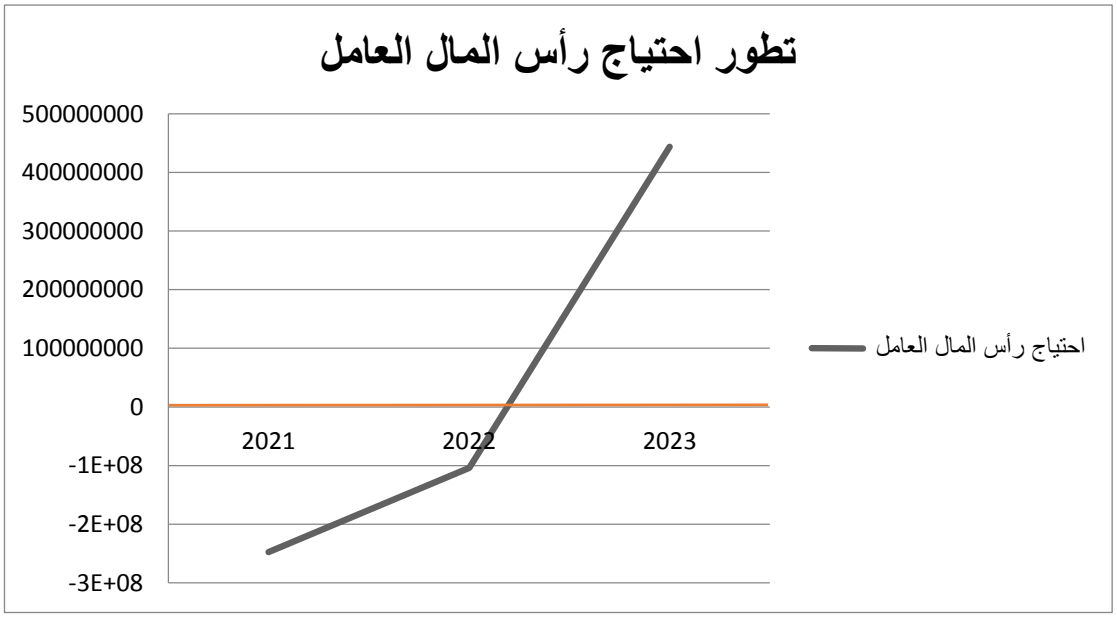
ثانيا: حساب الاحتياج رأس المال العامل

جدول رقم (12): تطور الاحتياج رأس المال العامل

	2021	2022	2023
الأصول المتداولة	115 146 447	257 387 849	578 873 110
القيم الجاهزة	31 599 871	58 393 009	46 149 930
احتياجات الدورة	83 546 576	198 994 840	532 723 180
الديون قصيرة الأجل	331 337 998	303 092 863	88 916 670
السلفات المصرفية	–	–	–
موارد الدورة	331 337 998	303 092 863	88 916 670
الاحتياج رأس المال العامل	(247 791 422)	(104 098 023)	443 806 510

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

الشكل رقم (07): تطور احتياج رأس المال العامل لمؤسسة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021–2023



المصدر: من إعداد الطالبات

من خلال الشكل السابق نلاحظ ارتفاع قيمة الاحتياج في رأس المال العامل ذلك ما يفسره ارتفاع قيمة الأصول المتداولة وتراجع قيمة الديون قصيرة الأجل.

خلال السنتين 2021 و 2022 كان احتياج في رأس المال العامل **سالب** مما يعني أن الخصوم المتداولة غير قادرة على تمويل مخزون المؤسسة و مدينوها

أما خلال سنة 2023 كان الاحتياج رأس المال العامل **موجب** هذا يعني المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال.

ثالثا: حساب الخزينة

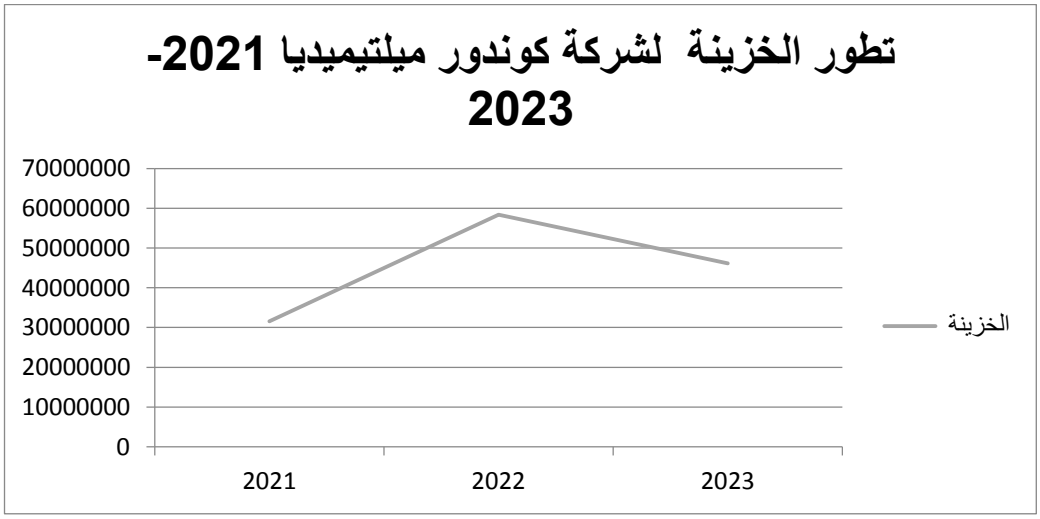
بعد حساب كل من رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل سيتم التطرق الى حساب خزينة المؤسسة خلال الفترة 2021-2023

الجدول رقم (13): تطور الخزينة لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023

	2021	2022	2023
رأس المال العامل	(216 191 552)	(45 705 013)	489 954 440
الاحتياج رأس المال	(247 791 422)	(104 098 023)	443 806 510
الخزينة	31 599 870	58 393 010	46 147 930

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

الشكل رقم (08): تطور الخزينة لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطالبات

نلاحظ أن الخزينة في السنوات الثلاث **موجبة** حيث ارتفعت سنة 2022 ثم انخفضت سنة 2023 مما يعني أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة.

المطلب الثاني :تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

بعد تطرقنا لتقييم الأداء المالي لمؤسسة كوندور ميلتيميديا بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنتطرق في هذا المطلب لتقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية

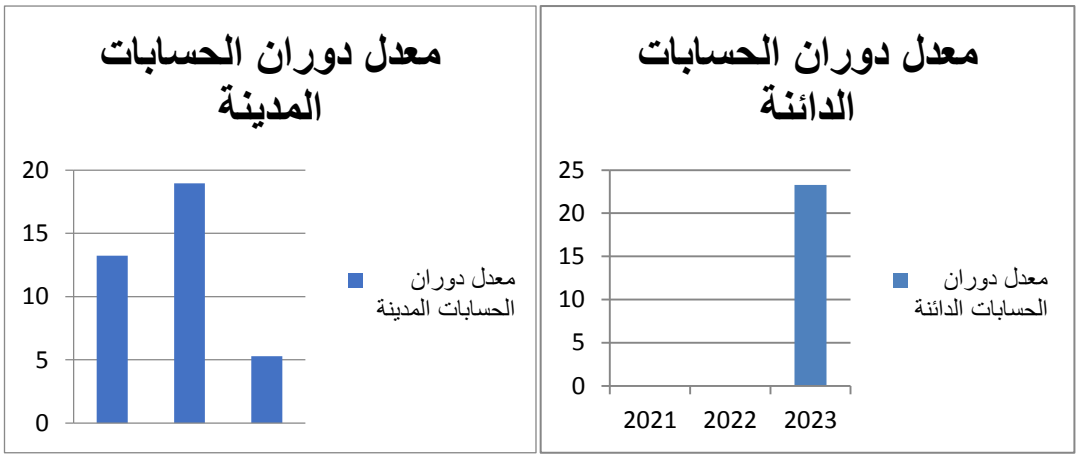
الفرع الأول: نسب النشاط

الجدول رقم (14): نسب النشاط لمؤسسة كوندور ميلتيميديا

النسبة	طريقة الحساب	2021	2022	2023
معدل دوران الحسابات المدينة	رقم الأعمال/ (الزبائن + أوراق القبض)	13.2325	18.9540	5.2775
معدل دوران الحسابات الدائنة	المشتريات / (موردو المخزون + أوراق الدفع)	0.0003	0.0013	23.2690
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	0.3338	0.4089	1.4959
معدل دوران المخزون	رقم الأعمال / متوسط المخزون	0	3.6579	2.8995
معدل دوران رأس المال العامل	رقم الأعمال / رأس المال العامل	(0.8127)	(5.5068)	2.6629

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة.

الشكل رقم (09): تطور معدلي دوران الحسابات المدينة و الحسابات الدائنة

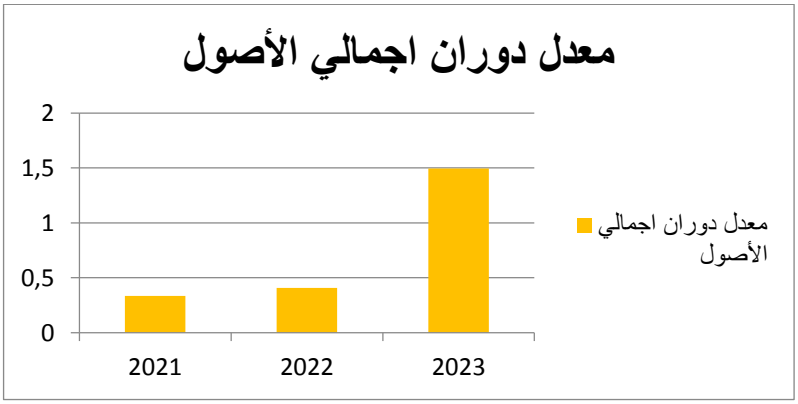


المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول و الشكل البياني نلاحظ:

معدل دوران الحسابات المدينة نلاحظ ارتفاع النسبة خلال سنة 2022 يرجع ذلك إلى ارتفاع رقم الأعمال خلال السنة(الملحق رقم 06)، ثم شهدت انخفاضا خلال سنة 2023 بسبب زيادة الزبائن حيث تؤول هذه النسبة إلى أنعدد مرات تسديد الزبائن للمؤسسة زادت خلال السنوات وهو منخفض مقارنة بمعدل دوران الحسابات الدائنة الذي شهد ارتفاعا خلال الفترة حيث في سنة 2022 ارتفعت قيمة المشتريات وفي المقابل ارتفعت قيمة الموردين، ثم في سنة 2023 شهدت ارتفاع كبير وهذا راجع إلى ارتفاع المبيعات الذي صحبه انخفاض في قيمة الموردين وهذا مؤشر يدل على تخفيض الضغوطات التي تواجه المؤسسة من زاوية السيولة.

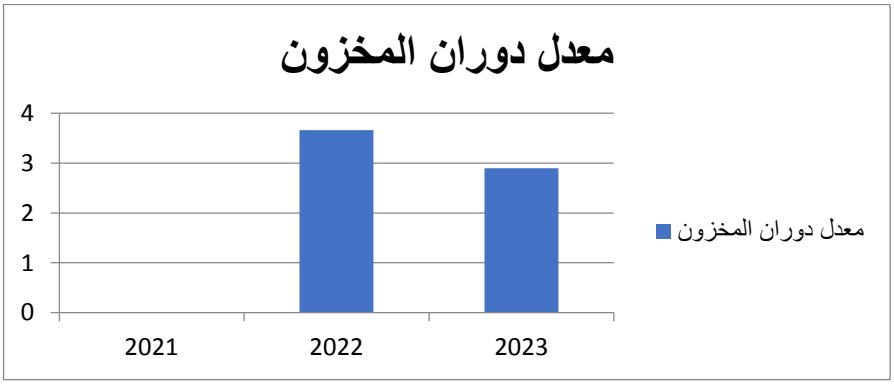
الشكل رقم(10): معدل دوران إجمالي الأصول



المصدر: من إعداد الطلبة

بالنسبة لمعدل دوران إجمالي الأصول: فهو في تزايد بسبب تزايد رقم أعمال المؤسسة وزيادة قيمة إجمالي الأصول بسبب تزايد قيمة الأصول المتداولة وتدل هذه النسبة على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول حيث تبين إيراد كل دينار من الأصول فنجد في سنة 2021 أن كل دينار مستثمر من الأصول يحقق إيراد بقيمة 0.33 دج وأما في سنة 2022 فنجد أن كل دينار مستثمر من الأصول يحقق إيراد بقيمة 0.40دج وأما سنة 2023 فكل دينار مستثمر من الأصول يحقق إيراد بقيمة 1.49 دج.

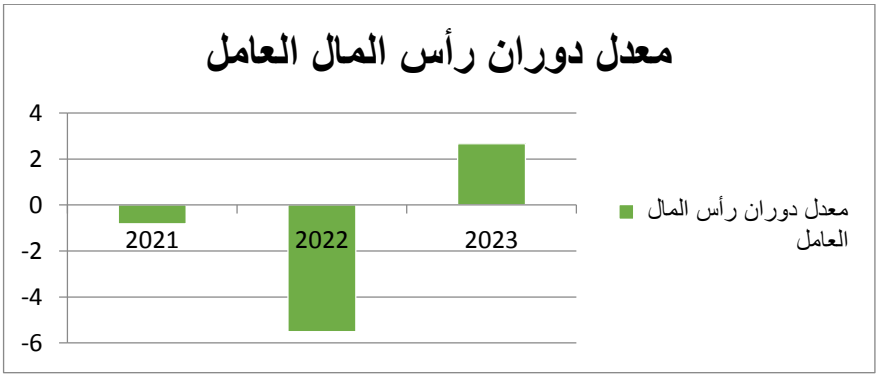
الشكل رقم (11): تطور معدل دوران المخزون



المصدر: من إعداد الطلبة

بالنسبة لمعدل دوران المخزون: انعدام هذه النسبة خلال سنة 2021 و ذلك راجع لانعدام المخزون في هذه السنة (الملحق رقم 01)، ثم شهد ارتفاعا في السنة الموالية وذلك بسبب ارتفاع كل من رقم الأعمال (الملحق رقم 06) وكذا قيمة المخزون (الملحق رقم 04)، ثم شهدت النسبة انخفاض خلال سنة 2023 بسبب ارتفاع قيمة المخزونات.

الشكل رقم (12): تطور معدل دوران رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطلبة

بالنسبة لمعدل دوران رأس المال العامل: كانت النسبة خلال السنتين 2021و 2022 سالبة وذلك بسبب رأس المال العامل (الجدول رقم 10) ليرتفع في سنة 2023 بسبب ارتفاع رقم الأعمال و رأس المال العامل.

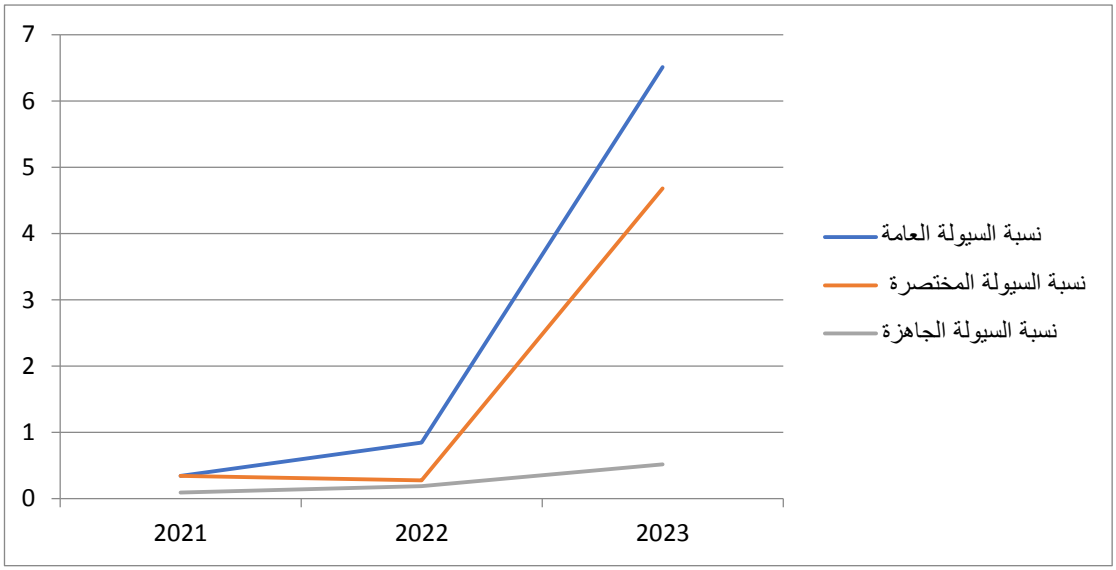
الفرع الثاني : نسب السيولة

الجدول رقم (15): نسب السيولة لشركة كوندور ميلتيميديا

النسبة	طريقة الحساب	2021	2022	2023
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	**0.3475**	**0.8492**	**6.5102**
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة – المخزون) / الالتزامات المتداولة	**0.3475**	**0.2781**	**4.6785**
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	**0.0953**	**0.1926**	**0.5190**

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوثائق المالية لمؤسسة

الشكل رقم (13): تطور نسب النشاط لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطلبة

بالنسبة لنسبة السيولة العامة: نلاحظ ارتفاع في النسبة خلال الفترة بسبب زيادة قيمة الأصول الجارية التي كان سبب زيادة قيمتها هو زيادة حسابات الزبائن والمخزونات والمدينون الآخرون وكذا انخفاض قيمة الديون قصيرة الأجل بسبب انخفاض قيمة حسابات الموردون والديون الأخرى حيث خلال السنتين 2021 و2022 نسبة السيولة العامة أقل من الواحد هذا يعني أن الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل) أما في سنة 2023 فنسبة السيولة العامة كانت أكبر من الواحد وهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة فهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة.

بالنسبة لنسبة السيولة المختصرة: نلاحظ ارتفاع طفيف في النسبة سنة 2022 بسبب ارتفاع قيمة الأصول المتداولة ما عدا المخزونات حيث كانت خلال سنة 2021 أقل من المجال المعياري (0.3-0.5) وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء التزاماتها قصيرة الأجل انطلاقا من الأصول المتداولة دون اللجوء إلى المخزونات أما في سنة 2022 كانت من المجال المعياري (0.3-0.5) وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل انطلاقا من الأصول المتداولة دون اللجوء إلى المخزونات، وعلى الرغم من ارتفاع النسبة في سنة 2023 بسبب ارتفاع قيمة الأصول المتداولة ماعدا المخزون وانخفاض قيمة الديون قصيرة الأجل إلا أنها أكبر من المجال المعياري وهذا يعني أن المؤسسة تمنح تسهيلات كبيرة للعملاء ويجب تخفيض المدة الممنوحة إليهم.

بالنسبة لنسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ ارتفاع النسبة خلال الفترة بسبب انخفاض قيمة الديون ففي السنتين 2021 و2022كانت أقل من المجال المعياري (0.2-0.3) وهذا يعني عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط. أما في سنة 2023 فكانت هذه النسبة أكبر من المجال المعياري وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة.

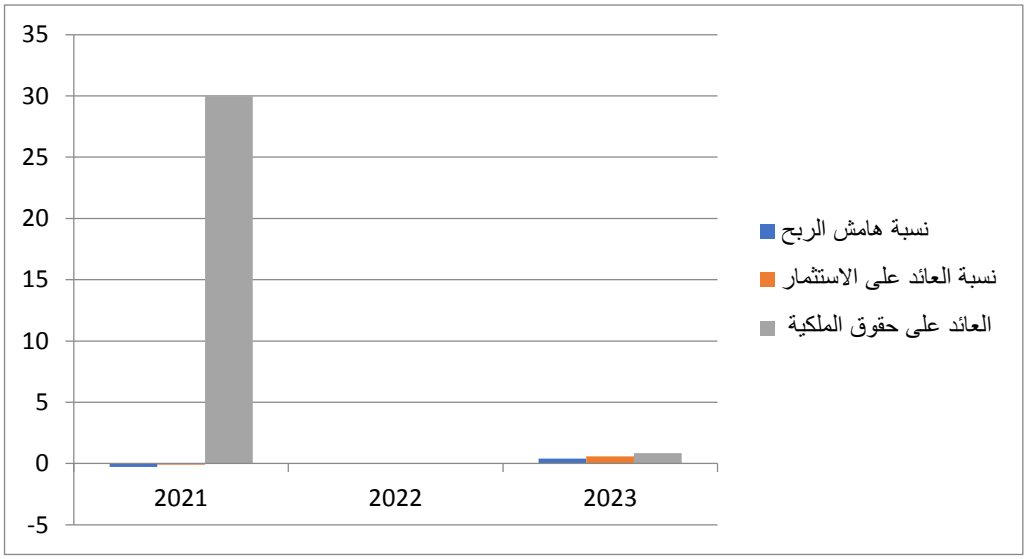
الفرع الثالث: نسب الربحية

الجدول رقم (16): نسب الربحية لشركة كوندور ميلتيميديا

النسبة	طريقة الحساب	2021	2022	2023
نسبة هامش الربح	الأرباح الصافية بعد الضريبة/ صافي المبيعات	**(0.2714)**	**0.02133**	**0.3934**
نسبة العائد على الاستثمار	(النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول)*100	**(0.0906)**	**0.0087**	**0.5886**
العائد على حقوق الملكية	الأرباح الصافية بعد الضريبة / حقوق الملكية	**29.9645**	**0.0463**	**0.8429**

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل رقم (14): تطور نسب الربحية لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطلبة

من الجدول نلاحظ ما يلي:

نسبة هامش الربح: نلاحظ ارتفاع النسبة خلال الفترة بسبب ارتفاع رقم أعمال المؤسسة وكذلك ارتفاع النتيجة الصافية حيث حققت خسارة في سنة 2021 بسبب زيادة الأعباء المالية واعتماد المؤسسة بشكل كبير على الديون، ففي سنة 2021 حققت المؤسسة نسبة هامش ربح **سالبة** وهذا يعني أن المؤسسة لم تحقق ربحا صافيا.

أما في سنة 2022 حققت نسبة هامش ربح 0.021 وهذا يعني أن المؤسسة حققت ربح صافي بمقدار 0.021 مقابل كل دينار من المبيعات يرجع سبب الارتفاع إلى ارتفاع النتيجة الصافية وأما في سنة 2023 ارتفعت النسبة حيث حققت نسبة هامش ربح 0.39 وهذا يعني أن المؤسسة حققت ربح صافي بمقدار 0.39 مقابل كل دينار من المبيعات.

نسبة العائد على الاستثمار: نلاحظ ارتفاع هذه النسبة خلال سنة 2022 بسبب ارتفاع النتيجة الصافية بسبب تناقص قيمة الأعباء المالية، ففي2021 حققت المؤسسة نسبة سالبة وهذا يعني أن المؤسسة لم تحقق ربحا صافيا (خسارة)

أما في سنة 2022 حققت المؤسسة ربح صافي بمقدار 0.87 مقابل كل دينار مستثمر في الأصول أما في سنة 2023 انخفضت النسبة بسبب زيادة قيمة الأصول، حيث حققت المؤسسة ربح صافي بمقدار 0.58 مقابل كل دينار مستثمر في الأصول.

نسبة العائد على حقوق الملكية: نلاحظ انخفاض هذه النسبة خلال سنة 2022 بسبب ارتفاع قيمة الأموال الخاصة بسبب تحقيق نتيجة موجبة خلال هذه السنة بسبب تناقص الأعباء المالية.

في سنة 2021حققت المؤسسة ربح صافي قدره **29.9645دج** مقابل كل دينار موظف من حقوق المساهمين، أما في سنة 2022 فقد حققت **0.0463دج**، وفي سنة 2023 ارتفعت النسبة ارتفاع طفيف بسبب زيادة النتيجة الصافية بسبب تناقص الأعباء المالية، حيث فقد حققت ما مقداره **0.8429دج** ربح صافي.

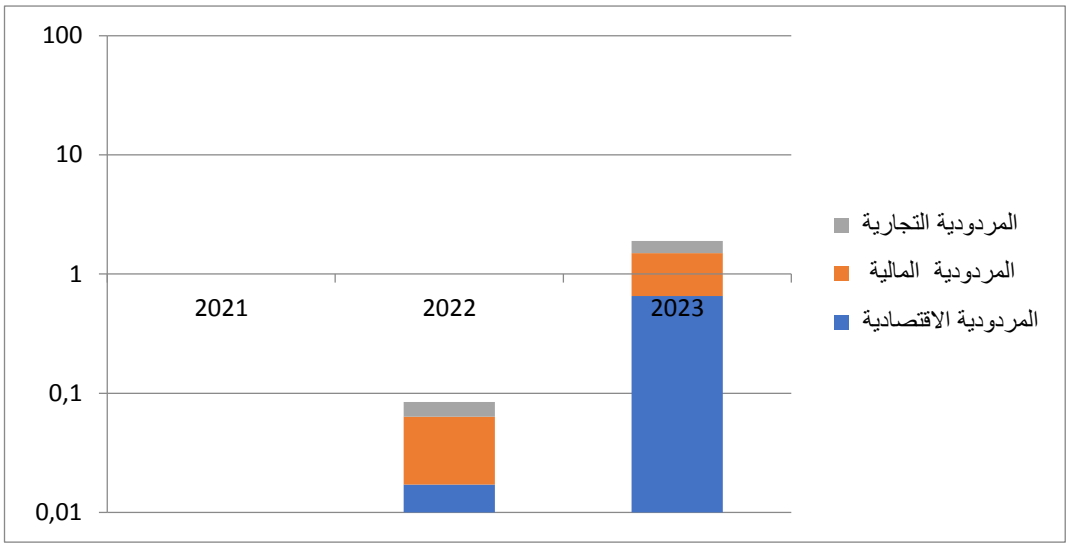
الفرع الرابع: نسب المردودية

الجدول رقم (17): نسب المردودية لشركة كوندور ميلتيميديا

النسبة	طريقة الحساب	2021	2022	2023
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول الاقتصادية	(0.2446)	0.0171	0.6554
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	29.9645	0.0463	0.8429
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / المبيعات	(0.2714)	0.0213	0.3934

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

الشكل رقم (15): تطور نسب المردودية خلال كوندور ميلتيميديا 2021-2023



المصدر: من إعداد الطلبة

المردودية الاقتصادية: نلاحظ ارتفاع النسبة خلال الفترة بسبب ارتفاع النتيجة الصافية حيث أن هذه الأخيرة كانت سالبة خلال سنة 2021 حيث في سنة 2021 لم تحقق المؤسسة نتيجة صافية انطلاقا من أصولها الاقتصادية، أما في سنة 2022 فكل دينار مستثمر في الأصول الاقتصادية ساهم ب 1.71%من النتيجة الصافية، وفي سنة 2023 فكل دينار مستثمر في الأصول الاقتصادية ساهم ب 65.54%من النتيجة الصافية.

المردودية المالية: نلاحظ انخفاض النسبة عموما خلال الفترة بسبب زيادة الأموال الخاصة، حيث في سنة 2021 وعلى الرغم من أن النسبة كانت موجبة الا أن كل من الأموال الخاصة والنتيجة الصافية كانتا سالبتين، في سنة2022 انخفضت النسبة بسبب زيادة الأموال الخاصة وارتفاع النتيجة الصافية لتصبح ربح. أما في سنة 2023 ارتفعت هذه النسبة لكن ارتفاع طفيف بسبب زيادة النتيجة الصافية.

المردودية التجارية: ارتفاع النسبة خلال الفترة بسبب ارتفاع كل من النتيجة الصافية ورقم أعمال المؤسسة حيث في سنة 2021 كانت النسبة سالبة بسبب النتيجة خسارة لتلك السنة أي لم تحقق المؤسسة أرباح صافية نتيجة مبيعاتها في تلك السنة، وفي سنة 2022 ارتفعت النسبة بسب ارتفاع النتيجة الصافية فكل دينار من المبيعات ولد 0.02 دج نتيجة صافية وكذلك بالنسبة لسنة 2023 فقد ارتفعت حيث كل دينار من المبيعات حقق0.3 دج نتيجة صافية.

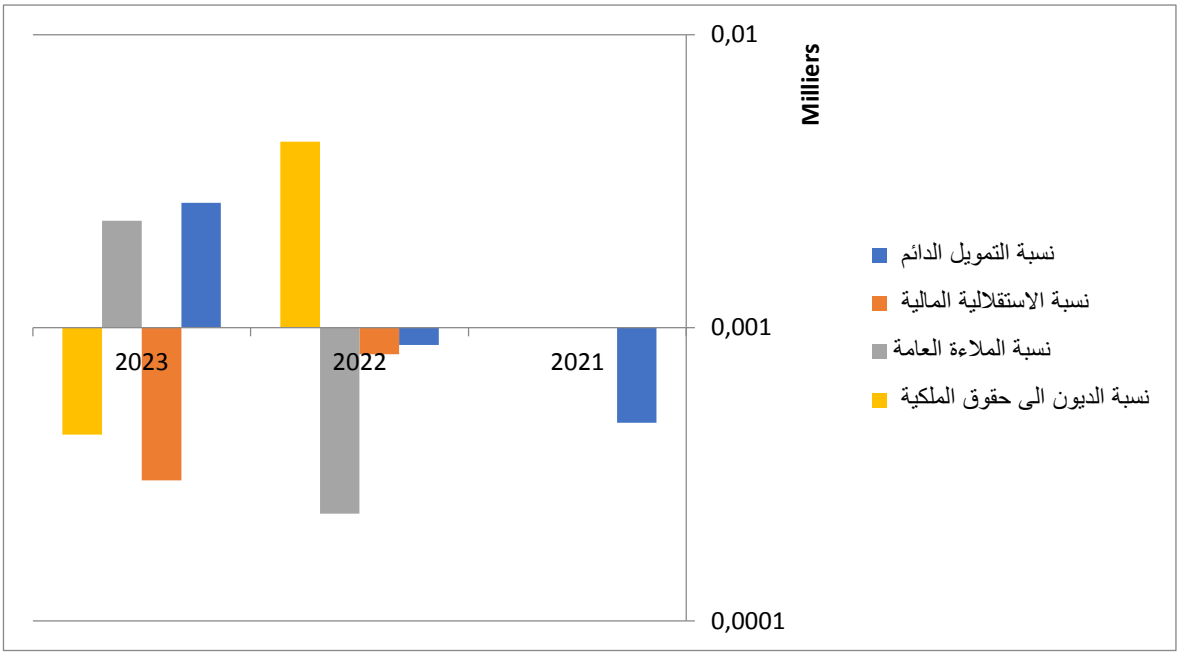
الخامس: نسب المديونية

الجدول رقم (18): نسب المديونية لشركة كوندور ميلتيميديا

النسبة	طريقة الحساب	2021	2022	2023
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	0.4741	0.8723	2.6705
نسبة الاستقلالية المالية	مجموع الديون /مجموع الأصول	1.0030	0.8117	0.3017
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	مجموع الديون /حقوق الملكية	(331.6524)	4.3125	0.4320
نسبة الملاءة العامة	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	(0.0030)	0.2318	2.3144

المصدر: من إعداد الطالبات انطلاقا من القوائم المالية للمؤسسة

الشكل رقم (16): تطور نسب المديونية لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطلبة

من الجدول نلاحظ ما يلي:

بالنسبة لنسبة التمويل الدائم: نلاحظ ارتفاع النسبة خلال الفترة بسبب زيادة الأموال الدائمة التي كان سبب ارتفاعها هو زيادة قيمة الأموال الخاصة وكذلك تراجع قيمة الأصول الثابتة حيث في سنة 2021 وسنة 2022 كانت نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة لم تستطع تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وهذا ما يفسر وجود **رأس مال عامل سالب**، أما في سنة 2023 نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد مما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة.

بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية: فقد شهدت انخفاض خلال الفترة بسبب تراجع قيمة الديون وارتفاع قيمة الأصول حيث في السنتين 2021 و 2022 كانت أقل من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون أي أنها ليست مستقلة ماليا، لكن انخفاض الديون مؤشر جيد على أن المؤسسة بدأت بالاستقلال ماليا، أما في سنة 2023 كانت هذه النسبة أكبر من الواحد أي أن المؤسسة مستقلة ماليا.

بالنسبة لنسبة الديون إلى حقوق الملكية: نلاحظ ارتفاع هذه النسبة سنة 2022 بسبب زيادة قيمة حقوق الملاك خلال السنة، حيث كانت هذه النسبة سالبة خلال سنة 2021 سالبة بسبب قيمة الأموال الخاصة التي كانت سالبة خلال السنة.

بالنسبة لنسبة الملاءة العامة: شهدت هذه النسبة ارتفاع خلال الفترة حيث في سنة 2022 كان الارتفاع بسبب انخفاض قيمة الديون وارتفاع قيمة الأموال الخاصة بسبب ارتفاع النتيجة الصافية التي كان سببها انخفاض الأعباء المالية، ثم في سنة 2023 ارتفعت ارتفاع طفيف بسبب ارتفاع الأموال الخاصة حيث:

في سنة 2021 اعتمدت المؤسسة على تمويل نسبة 25.61% من أصولها عن طريق الديون وارتفعت هذه النسبة في سنة 2022 إلى 81.17 % أي أن المؤسسة أصبحت تمول أكثر أصولها عن طريق الديون وهذا يعتبر مؤشر سيئ أما في سنة 2023 انخفضت هذه النسبة لتصبح 30.17 % وبالتالي فإن المؤسسة حسنت من وضعيتها المالية أصبحت تعتمد على الديون بنسبة 30.17 % من أجل تمويل أصولها.

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بفشل مؤسسةcondor multimédia-

من أجل دراسة إمكانية وقوع شركة كوندور ميلتيميديا بالفشل المالي تم الاعتماد على بعض النماذج الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة في نموذج ألتمان، نموذج كيدا ونموذج شيرود

المطلب الأول: تطبيق نموذج كيدا على مؤسسة condor multimédia

سنقوم بتطبيق نموذج كيدا على البيانات المالية لمؤسسة كوندور ميلتيميديا محل الدراسة للسنوات 2022،2021 و2023 حيث أن النموذج يكون وفق المعادلة التالية:

$$Z=1.042X1+0.427X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

الجدول رقم (19): تقدير متغيرات نموذج كيدا لمؤسسة كوندور ميلتيميديا

السنوات	طريقة الحساب	2021	2022	2023
X1:	الربح الصافي / إجمالي الأصول	(0.0906)	0.0087	0.5886
X2:	حقوق الملكية /مجموع الخصوم	(0.0030)	0.1882	0.6982
X3:	النقديات /الديون قصيرة الأجل	0.09537	0.19265	0.51902
X4:	المبيعات / إجمالي الأصول	0.3338	0.4089	1.4959
X5:	النقديات / إجمالي الأصول	0.0600	0.0948	0.0529

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوثائق المالية لمؤسسة كوندور ميلتيميديا

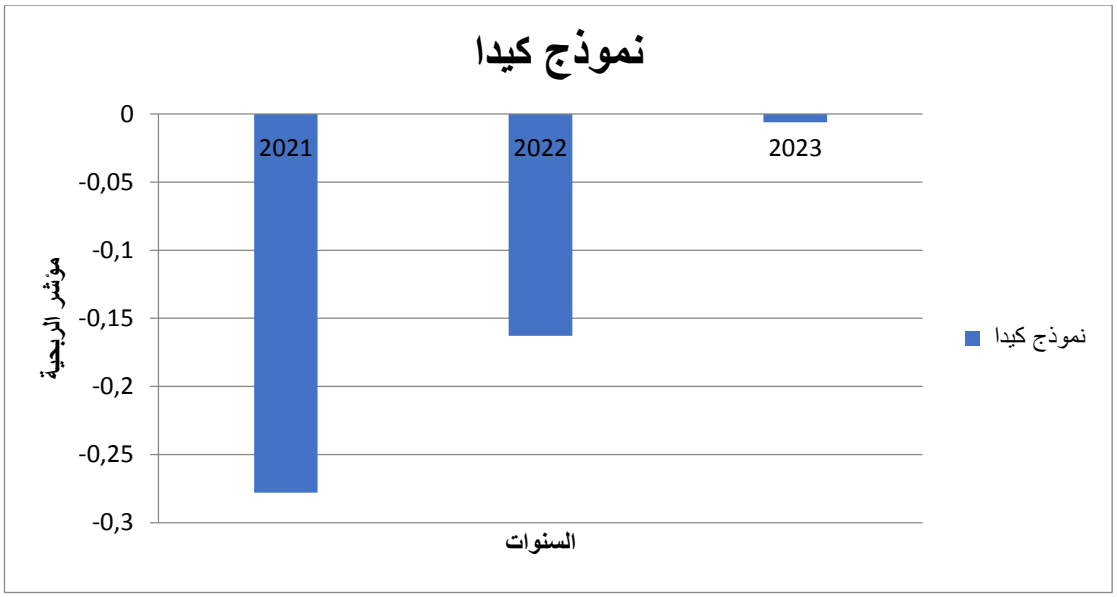
بعد حساب متغيرات نموذج كيدا سنقوم بتطبيق النموذج على مؤسسة كوندور ميلتيميديا

الجدول رقم (20): تطبيق نموذج كيدا على مؤسسة كوندور ميلتيميديا

النتيجة	Z=1.042X1+0.427X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5
(0.2780)	$Z_{(2021)}$=1.042*-0.0906+0.427*-0.0030-0.461*0.0953-0.463*0.3338+0.271*0.0600
(0.1629)	$Z_{(2022)}$=1.042 *0.0087+ 0.427*0.1880-0.461*0.8492-0.4089*0.4089+0.271*0.4181
(0.0060)	$Z_{(2023)}$=1.042*0.5886+0.427*0.6982-0.461*6.5102-0.463*1.4959+0.271*6.5102

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

الشكل رقم (17): تطور نموذج كيدا لشركة كوندور ميلتيميديا للفترة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول و الشكل السابق يتضح ما يلي:

قيمة Z في السنوات الثلاث سالبة مما يعني أن مؤسسة كوندور ميلتيميديا معرضة للفشل المالي حسب نموذج كيدا.

المطلب الثاني: تطبيق نموذج ألتمان على مؤسسة كوندور ميلتيميديا

بعد تطبيق نموذج كيدا على البيانات المالية للمؤسسة و لتأكيد النتائج المتوصل إليها سابقا سيتم تطبيق نموذج ألتمان وفق النموذج التالي:

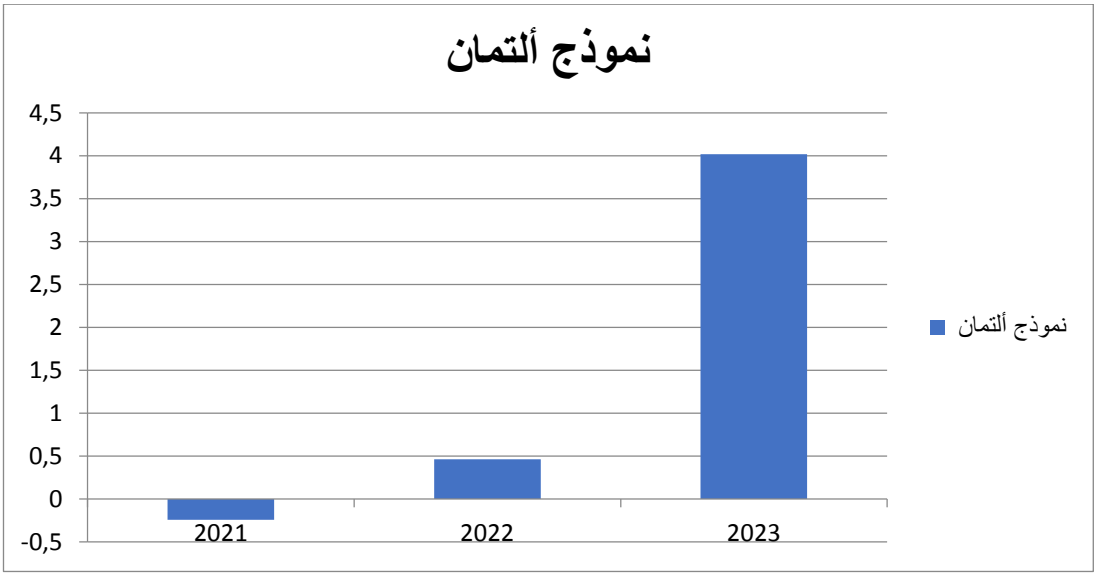
$$Z=0.717X1+0.847X2+3.107X3+0.42X4+0.998X5$$

الجدول رقم (21): تقدير متغيرات نموذج ألتمان لمؤسسة كوندور ميلتيميديا

	طريقة الحساب	2021	2022	2023
X1	صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول	(0.4107)	(0.0742)	0.5617
X2	الأرباح المحتجزة /مجموع الأصول	0	0	0
X3	الأرباح قبل الفوائد و الضرائب/مجموع الأصول	(0.0906)	0.0087	0.5886
X4	نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الخصوم	(0.0030)	0.1882	0.6982
X5	المبيعات/ مجموع الأصول	0.3338	0.4089	1.4959
Z		(0.2440)	0.4610	4.0178

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوثائق المالية لمؤسسة كوندور ميلتيميديا

الشكل رقم (18): تطور نموذج ألتمان لشركة كوندور ميلتيميديا للفترة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطلبة

من الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

في سنتي 2021 و 2022 كانت قيمة Z أقل من 1.21 هذا يعني احتمال إفلاس المؤسسة كبير، أما في سنة 2023 فكانت قيمة Z أكبر من 2.90 وهذا يعني عدم احتمال إفلاس المؤسسة بشكل كبير.

المطلب الثالث: تطبيق نموذج شيرود على مؤسسة كوندور ميلتيميديا

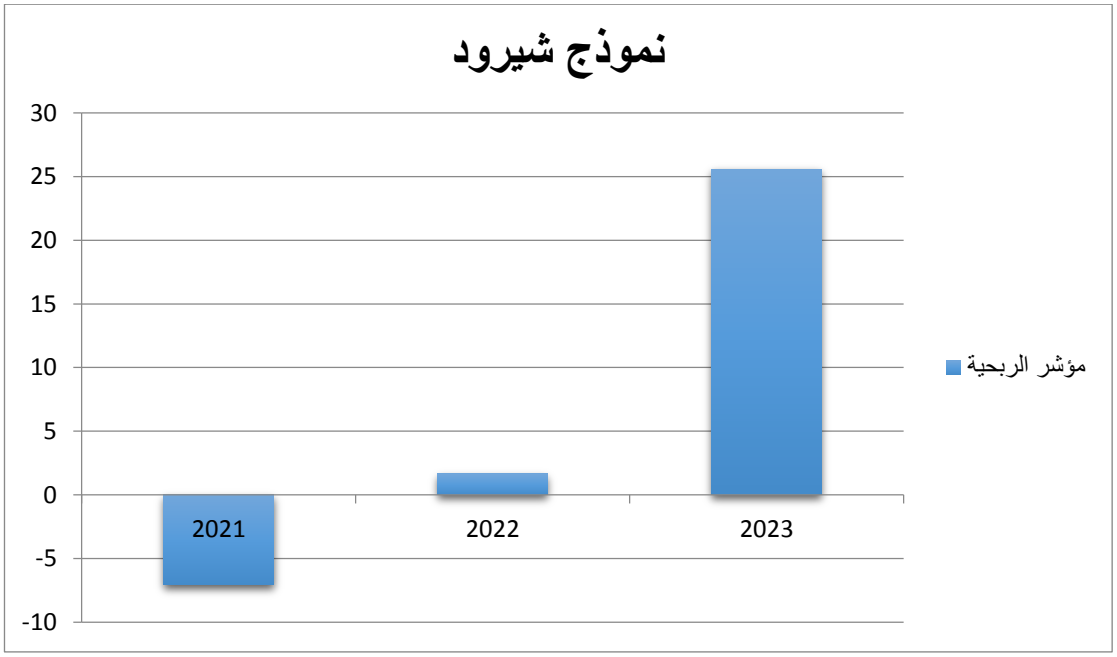
بعد تطبيق نموذجي ألتمان و كيدا على المؤسسة سنقوم بتطبيق نموذج شيرود على شركة كوندور ميلتيميديا

الجدول رقم (22): نتائج نموذج شيرود على شركة كوندور ميلتيميديا

	طريقة الحساب	2021	2022	2023
X1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	(0.4107)	(0.0742)	0.5617
X2	الأصول النقدية / مجموع الأصول	0.060	0.0948	0.0529
X3	حقوق المساهمين / مجموع الأصول	(0 .003)	0.1882	0.6982
X4	صافي الربح قبل الضريبة/ مجموع الأصول.	(0.0906)	0.0087	0.5886
X5	مجموع الأصول / مجموع الخصوم	1	1	1
X6	حقوق المساهمين / الأصول الثابتة	(0.0038)	0.3235	2.0765
Z		(7.0665)	1.6571	25.6502

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة كوندور ميلتيميديا

الشكل رقم (19): تطور نموذج شيرود لشركة كوندور ميلتيميديا خلال الفترة 2021-2023



المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول و الشكل السابقين يتضح ما يلي:

خلال السنتين 2021 و2022 كانت قيمة z أقل من 5 وهذا يعني أن المؤسسة مصنفة ضمن الفئة الخامسة أي معرضة بشكل كبير للإفلاس حسب تصنيف شيرود

أما في سنة 2023 كانت قيمة Z أكبر من 25 فالمؤسسة مصنفة ضمن الفئة الأولى أي غير معرضة لمخاطر الفشل المالي.

حيث أكدت نتائج النسب المالية و النماذج الكمية أن وضعية مؤسسة كوندور ميلتيميديا في سنة 2021 غير جيدة وذلك بسبب جائحة كورونا التي أثرت سلبا على المؤسسة بشكل كبير، وكذا أمر الدولة بإيقاف تصنيع الهواتف التي تشكل نسبة 70 % من النشاط مما أدى بالمؤسسة إلى تسريح عدد كبير من العمال (الجدول رقم 09) وكذا تراجع الأداء المالي للمؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق ومن خلال الدراسة التطبيقية على شركة كوندور ميلتيميديا بولاية برج بوعريريج، تم التوصل إلى أن مجموعة من النسب المالية تمكن من إعطاء صورة أولية عن الوضعية المالية للمؤسسة، كما أن هناك مجموعة من النسب تدخل في بناء النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي فهي تلعب دورا كبيرا في تقييم الأداء المالي كما تساعد المحللين في المؤسسات الاقتصادية على اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة من أجل ضمان بقاءها و استمراريتها.

الخاتمة

الغرض من دراسة موضوعنا هو تقييم الأداء المالي من أجل التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية حيث يعتبر الفشل المالي من أخطر المشاكل التي قد تتعرض لها المؤسسة، حيث أصبح اعتماد المؤسسة الاقتصادية على أساليب تسمح لها بتقييم أدائها المالي والتنبؤ بوضعيتها المالية المستقبلية أمر بالغ الأهمية وضروري لأنه يحاول إعطاء صورة عن وضعية المؤسسة الحالية والمستقبلية مما يساهم في اتخاذ التدابير لتجنب الوقوع في الفشل المالي وضمان بقاء واستمرارية المؤسسة، ولقد حاولنا في الدراسة تقييم الأداء المالية لشركة كوندور ميلتيميديا من خلال الدمج بين النسب المالية والنماذج الكمية، وقد اخترنا نموذج ألتمان، شيرود وكيدا وذلك بسبب توفر المعلومات اللازمة لتطبيقهم على مؤسسة كوندور ميلتيميديا.

وسنقوم فيما يلي باختبار الفرضيات أولا ثم عرض النتائج والاقتراحات ومن ثم توضيح أفاق الدراسة:

أولا: اختبار الفرضيات

أ. **الفرضية الأولى : "يسمح استخدام المؤشرات المالية بالتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية"**

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا التطبيقية على شركة كوندور ميلتيميديا تم التوصل إلى أن المؤشرات المالية وما تتضمنه من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أعطت صورة واضحة عن و الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي فإن الفرضية الأولى هي فرضية **صحيحة.**

ب. الفرضية الثانية: "تعطي النماذج الكمية صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة"

يسعى المحلل المالي دائما إلى ضرورة اتخاذ القرارات المالية الصائبة وهذا ما تسمح به النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي وبالتالي فإن الفرضية الثانية هي فرضية **صحيحة.**

ت. الفرضية الثالثة: " يمكن تطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي على جميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية."

من خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى أن بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي يمكن تطبيقها على جميع المؤسسات الاقتصادية المدرجة والغير مدرجة في البورصة غير أن بعض النماذج لا تطبق على جميع المؤسسات الغير مدرجة في البورصة وهذا ما أكده نموذج ألتمان عند عدم إمكانية تطبيق نموذجه الأول على الشركات التي لا يتم تداول أسهمها في السوق المالي. وبالتالي فإن الفرضية الثالثة فرضية **غير صحيحة.**

ثانيا: نتائج الدراسة

على ضوء هذه الدراسة و من خلال ما تناولناه في الجانب النظري و الجانب التطبيقي توصلنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

أ. الجانب النظري:

- ✓ تقييم الأداء المالي هو عملية تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة أي قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها باستخدام الوسائل المالية المتاحة من أجل الوفاء بالتزاماتها؛
- ✓ يعطي تقييم الأداء المالي صورة واضحة للوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال مؤشرات تقييم الأداء المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تحسب انطلاقا من القوائم المالية لتساعد في الحكم على وضعية المؤسسة؛
- ✓ الفشل المالي هو عدم قدرة المنشأة على تحصيل ديونها من طرف الغير، الى جانب عدم السداد النهائي للالتزامات قصيرة وطويلة الأجل حيث تكون قيمة أصولها أقل من قيمة خصومها؛
- ✓ تعتبر النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي كإنذارات مبكرة قبل حدوث الفشل المالي، واتخاذ القرار التصحيحي اللازم.

ب. الجانب التطبيقي:

يعتبر الجانب التطبيقي محاولة إسقاط الجانب النظري على شركة كوندور ميلتيميديا، ويمكن إيجاز النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- ✓ استطاعت مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تقييم الأداء المالي لمؤسسة كوندور ميلتيميديا؛
- ✓ خلال سنتي 2021 و2022 كانت المؤسسة غير مستقلة مالية نظرا لارتفاع الديون طويلة و قصيرة الأجل غير أنها كانت في تحسن لأنها في سنة 2023 أصبحت مستقلة ماليا؛
- ✓ على الرغم من أن نتائج تقييم الأداء المالي من خلال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي سيئة خاصة سنة 2021 إلا أن الخزينة خلال فترة الدراسة كانت موجبة وهذا دليل على قدرة المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المالية عند تاريخ استحقاقها؛

- ✓ إن نموذجي ألتمان وشيرود اللذان تم تطبيقهما على المؤسسة محل الدراسة بينا بأن مؤسسة كوندور ميلتيميديا كانت معرضة للفشل المالي خلال السنتين 2021و 2022، في سنة 2023 فقد قامت المؤسسة بتحسين وضعيتها المالية؛
- ✓ بين تطبيق نموذج كيدا خلال فترة الدراسة أن مؤسسة كوندور ميلتيميديا معرضة للفشل المالي؛
- ✓ مؤسسة كوندور ميلتيميديا ليست لها أي اطلاع على النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي .

ثالثا: الاقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي نظرا لأهميتها ودقتها في التنبؤ باحتمال وقوع المؤسسة في الفشل المالي؛
- يجب على المؤسسات بناء أنظمة حاسوب متقدمة تتميز بالدقة والسرعة مزودة بالكشوفات المالية تتضمن المؤشرات المالية والنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، من أجل تقييم الأداء المالي والتنبؤ بفشل المؤسسات بدقة؛
- ضرورة عقد مؤتمرات وندوات علمية لمناقشة أهم المستجدات والتطورات الحاصلة في مجال الإدارة المالية وذلك من أجل تطوير كفاءات ومؤهلات المسيرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- ضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية بتقييم أدائها المالي بشكل دوري وعدم الاعتماد على مؤشرات الأرباح والسيولة فقط.

رابعا: آفاق الدراسة

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- ✓ تصميم نماذج كمية للتنبؤ بالفشل المالي باستخدام الأساليب الرياضية وأساليب الذكاء الاصطناعي؛
- ✓ دراسة أهم المعوقات التي تواجه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على تطبيق النماذج التنبؤ بالفشل المالي.



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1) مصطفى يوسف كافي، **إئتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي**، الطبعة الأولى، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

2) ناصر دادي عدون: **تقنيات مراقبة التسيير**، تحليل مالي، الجزء الأول.

3) نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، الجزء3، الطبعة الأولى، دسوق، دار العلم والإيمان للنشر وللتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، 2019.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1) أوكاشبي صونيا، **دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي–دراسة حالة شركة انجاز المنشآت الأساسية" INERGA"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، تخصص: دراسات محاسبية، جباية وتدقيق.

2) أيمن فريد، **استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعة الميكانيكية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين(2000–2002)**مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسات، كلية العلـــوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلـــوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

3) رشيد بوزربة **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج–البويرة–كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، إدارة مالية.

4) **رحيش سعيدة، قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين – دراسة ميدانية** –أطروحة دكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس– كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

5) ليديا فلاحي، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية و التنبؤ بفشلها المالي–دراسة حالة–،أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، علوم مالية و محاسبة ،محاسبة و مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021-2022.

6) منال خلخال، **إمكانية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي –دراسة عينة من المؤسسات في قطاع الصناعة الميكانيكية للفترة 2012 – 2015**،أطروحة مقدمة لنيـــل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، ماليـــة المؤسسة، جامعة الجزائر03.

7) نوي سماح، دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة-،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، الجزائر، 2019/2018.

8) اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها –دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة العلمة-سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية ،قسم العلوم التجارية، إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2008.

ثالثا: المجلات العلمية

1) بوضياف صفاء، **الفشل المالي للشركات و نماذج التنبؤ به**،،مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 12،جامعة أحمد دراية –أدرار، ديسمبر 2016.

2) بومصباح صفية ،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس)،مجلة أبحاث و دراسات التنمية، مجلد 08،العدد02، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، ديسمبر 2021.

3) حبشي مصطفى، صلواتشي هشام سفيان، **تقييم مستوى الإفصاح كأحد مبادئ الحوكمة من خلال قياس وتقييم الأداء المالي في مجتمع صيدال خلال الفترة2017-2019**،مجلة دراسات اقتصادية، ISSN: 2602-7925، المجلد 15،العدد02، 2021.

4) خالد سيف الإسلام بوخخال، عادل بن ثابت، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة التقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة**:دراسة حالة مجتمع صيدال خلال الفترة 2009-2019، مجلة دراسات العدد الاقتصادية، **ISSM**:2676-2013، المجلد 12، العدد01، 2021.

5) ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة دراسة حالة: الشركة الوطنية للتأمينSAA، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)،المجلد 20 العدد02، 2016.

6) زرقاطةمريم،**التنبؤ بالفشل المالي في المصارف الجزائرية باستخدام نموذج kida وsherrod ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية**(دراسة تطبيقية على مصرفي السلام و abc الجزائريين خلال الفترة 2015-2018)، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية** ،العدد01(20جوان2020)،جامعة فرحات عباس سطيف 01.

7) عبد الرؤوف عز الدين ،صابر بوعوينة ،أدوات قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بالفشل المالي مع تطبيق نموذج ألتمان في مؤسسة تواب ،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، مجلد 12 ، العدد01، 2021.

8) عبد الرؤوف عز الدين، صابر بوعوينة (202021/11/24)، **أدوات قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج ألتمان في مؤسسة تواب**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، العدد01.

9) عبد النور جعفر، غويني العربي، جاب الله شافية ،**استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي –دراسة حالة مجمع صيدال**-مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، العدد01(2019/05/26)،جامعة الجزائر3.

10) عزوزة أماني، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008_2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية** الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد رقم 04.

11) عقبي حمزة، بن عيشي بشير، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية** دراسة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر باستخدام طريقة التحليل العاملي(AFD) ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، الجزائر، 2017.

12) علاء الدين مجدوب، عبد الرزاق حواس، **دراسة لنموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي للشركات بالتطبيق على شركات المساهمة في بورصة عمان**، مجلة التنمية الاقتصادية IS3490-2543 ، المجلد 06 العدد 01 مكرر(جوان2).

13) مراد حجاج، نذير أولاد سالم، إسماعيل غزال، **دور النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب تقييم الأداء المالي** دراسة حالة عينة شركات التأمين الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي(AFD) للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، EISSN: 2602-5102، المجلد 08، العدد 01، 2022.

14) مصطفى عوادي، منير عوادي، " **مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي** "، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الأول، 2021.

15) سمرود زبيدة، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد06، العدد03،جانفي 2020.

الملاحق

الملحق رقم 01: جانب الأصول 2021

السنة المالية : 01/01/2021 الى 31/12/2021

ش,ذ,أ كوندور ميلتيميديا

رقم التعيين : 001634046543038

ميزانية الأصول

أصول	2021			2020
	مبالغ خام	اهتلاك مؤونات و خسائر لـ القيم	صاف	صاف
أصول جارية				
المنتوج الإيجابي أو السلبي-فارق بين الإقتناء				
تثبيتات عينية				
أرض				
مبان	531 764 155	122 475 378	409 288 777	335 636 453
تثبيتات عينية أخرى				
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات يجري إنجازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	1 843 750		1 843 750	2 892 218
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصل غير الجارى	**533 607 905**	**122 475 378**	**411 132 527**	**338 528 671**
أصول جارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ				
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة				
الزبائن	60 511 272		60 511 272	57 112 259
المدينون الأخرون	4 655 739		4 655 739	40 064 583
الضرائب و ما شابهها	18 379 565		18 379 565	351 349
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة				
ا لموجودات و ما شابهها				
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى				
الخزينة	31 599 871		31 599 871	6 556 984
مجموع الأصول الجارية	**115 146 447**	**0**	**115 146 447**	**104 085 175**
المجموع العام للأصول	**648 754 352**	**122 475 378**	**526 278 974**	**442 613 846**

الملحق رقم 02: جانب الخصوم 2021

ش,ذ,أ كوندور ميلتيميديا

السنة المالية : 01/01/2021 الى 31/12/2021

رقم التعيين : 001634046543038

ميزانية-الخصوم -

	علامة	2021	2019
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		100 000 000	100 000 000
رأس مال غير مستعان به			
احتياطات مدمجة -علاوات و احتياطات (1)		10483212,01	
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
1نتيجة صافية حصة المجمع /نتيجة صافية		-47 692 791	-64 095 381
ترحيل من جديد /رؤوس أموال خاصة أخرى		-64 382 059	10 483 212
حصة الشركة المدمجة(1)			
1حصة دوي الأقلية			
1المجموع		-1 591 638	46 387 831
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية		196 532 614	196 532 614
مؤجلة و مرصود لها -ضرائب			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
2مجموع الخصوم غير الجارية		196 532 613	**196 532 613**
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة		138 848 094	9 236 652
ضرائب			
ديون أخرى		192 489 904	190 456 750
خزينة سلبية			
3مجموع الخصوم الجارية		331 337 998	199 693 401
جموع عام للخصوم		526 278 973	442 613 846

الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج 2021

السنة المالية : 01/01/2021 الى 31/12/2021

ش,ذ,أ كوندور ميلتيميديا

رقم التعيين : 001634046543038

	حساب النتائج		
	علامة	2021	2020
المبيعات و المنتوجات الملحقة		175 715 705	290 684 412
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال			
- انتاج السنة المالية1		**175 715 705**	**290 684 412**
المشتريات المستهلكة		-43 500	-3 033 314
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى		-2 541 143	-2 412 590
- استهلاك السنة المالية2		**-2 584 643**	**-5 445 904**
- القيمة المضافة للإستغلال)1+2)3		**173 131 063**	**285 238 508**
أعباء المستخدمين		-168 086 135	-293 941 259
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة			
4- اجمالي فائض الاستغلال		**5 044 928**	**-8 702 751**
المنتجات العملياتية الأخرى			30
الأعباء العملياتية الأخرى		-319 952	-806 102
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة		-42 096 093	-41 501 837
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية		**-37 371 117**	**-51 010 690**
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية		-10 321 674	-13 084 721
- النتيجة المالية6		**-10 321 674**	**-13 084 721**
6+5- النتيجة العادية قبل الضرائب 7)		**-47 692 791**	**-64 095 411**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرئب المؤجلة - تغيرات - حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية		**290 684 442**	**517 119 444**
مجموع أعباء الأنشطة العادية		**-355 066 501**	**-508 501 831**
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية8		**-64 382 058**	**8 617 612**
يطلب بيانها(العناصر غير العادية - المنتوجات			
يطلب بيانها(العناصر غير العادية - الأعباء			
- النتيجة غير العادية9			
- النتيجة الصافية للسنة المالية1		**-47 692 791**	**-64 095 381**

الملحق رقم 04:جانب الأصول 2022

السنة المالية : 01/01/2022 الى 31/12/2022

ش,ذ,أ كوندور ميلتيميديا

رقم التعيين : 00163404654303 8

ميزانية الأصول

أصول	2022			2021
	مبالغ خام	اهتلاك موونات و خسائر لـ القيم	صاف	صاف
أصول غير جارية				
المنتوج الإيجابي أو السلبي-فارق بين الإقتناء				
تثبيتات عينية				
أرض				
مبان	532 341 554	222 566 932	356 716 270	409 288 777
تثبيتات عينية أخرى				
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات يجري إنجازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	1 004 750		1 375 000	1 843 750
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية	533 346 304	222 566 932	358 091 270	411 132 527
أصول جارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	137 068 013		137 068 013	
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة				
الزبائن	13 279 034		13 279 034	60 511 272
المدينون الأخرون	29 465 228		29 465 228	4 655 739
الضرائب و ما شابهها	19 182 565		19 182 565	18 379 565
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة				
ا لموجودات و ما شابهها				
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى				
الخزينة	58 393 009		58 393 009	31 599 871
مجموع الأصول الجارية	257 387 849		257 387 849	115 146 447
المجموع العام للأصول	790 734 153	222 566 932	615 479 119	526 278 974

الملحق رقم 05: جانب الخصوم 2022

السنة المالية : 01/01/2022 الى 31/12/2022

ش.ذ.أ كوندور ميلتيميديا

رقم التعيين : 001634046543038

- ميزانية-الخصوم_

	علامة	2022	2021
رووس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		100 000 000	100 000 000
رأس مال غير مستعان به			
احتياطات مدمجة -علاوات و احتياطات (1)		10 483 212	10483212,01
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
1نتيجة صافية حصة المجمع /نتيجة صافية		5 370 431	-47 692 791
ترحيل من جديد /رؤوس أموال خاصة أخرى			-64 382 059
حصة الشركة المدمجة(1)			
1حصة دوي الأقلية			
1المجموع		115 853 643	-1 591 638
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية		196 532 614	196 532 614
مؤجلة و مرصود لها -ضرائب			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
2مجموع الخصوم غير الجارية		196 532 614	196 532 613
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة		205 665 561	138 848 094
ضرائب		169646,25	
ديون أخرى		97 257 655	192 489 904
خزينة سلبية			
3مجموع الخصوم الجارية		303 092 863	331 337 998
مجموع عام للخصوم		615 479 119	526 278 973

الملحق رقم 04: جدول حسابات النتائج 2022

ش.ذ.أ كوندور ميلتوميديا

السنة المالية : 01/01/2022 الى 31/12/2022

رقم التعيين : 001634046543038

حساب النتائج

	علامة	2021	2020
المبيعات و المنتوجات الملحقة		251 690 895	175 715 705
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال			
- انتاج السنة المالية1		**251 690 895**	**175 715 705**
المشتريات المستهلكة		-277 070	-43 500
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى		-5 803 228	-2 541 143
- استهلاك السنة المالية2		**-6 080 298**	**-2 584 643**
- القيمة المضافة للإستغلال)1+2)3		**245 610 597**	**173 131 063**
أعباء المستخدمين		-187 890 583	-168 086 135
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة			
4- اجمالي فائض الاستغلال		**57 720 015**	**5 044 928**
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى		-2 400	-319 952
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة		-53 149 906	-42 096 093
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية		**4 567 709**	**-37 371 117**
المنتوجات المالية		961361,09	
الأعباء المالية		-158 639	-10 321 674
- النتيجة المالية6		**802 722**	**-10 321 674**
6+5- النتيجة العادية قبل الضرائب 7)		**5 370 431**	**-47 692 791**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة - تغيرات - حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية		**252 652 256**	**290 684 442**
مجموع أعباء الأنشطة العادية		**-247 281 825**	**-355 066 501**
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية8		**5 370 431**	**-64 382 058**
يطلب بيانها(العناصر غير العادية - المنتوجات			
يطلب بيانها(العناصر غير العادية - الأعباء			
- النتيجة غير العادية9			
- النتيجة الصافية للسنة المالية1		**5 370 431**	**-47 692 791**

الملحق رقم 05: جانب الأصول 2023

السنة المالية : 01/01/2023 الى 31/12/2023

ش.ذ.أ كوندور ميلتيميديا

رقم التعيين : 001634046543038

ميزانية الأصول

أصول	2023			2022
	مبالغ خام	اهتلاك موونات و خسائر لـ القيم	صاف	صاف
أصول غير جارية				
المنتوج الإيجابي أو السلبي-فارق بين الإقتناء				
تثبيتات عينية				
أرض				
مبان	517 555 368	225 393 724	292 161 644	356 716 270
تثبيتات عينية أخرى				
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات يجري إنجازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	1 123 250		1 123 250	1 375 000
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية	518 678 618	225 393 724	293 284 894	358 091 270
أصول جارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	162 874 458		162 874 458	137 068 012
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة				
الزبائن	247 220 922		247 220 922	13 279 034
المدينون الأخرون	121 184 689		121 184 689	29 465 228
الضرائب و ما شابهها	1 443 111		1 443 111	19 182 565
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة				
ا لموجودات و ما شابهها				
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى				
الخزينة	46 149 930		46 149 930	58 393 009
مجموع الأصول الجارية	578 873 110		578 873 110	257 387 849
المجموع العام للأصول	1 097 551 728	225 393 724	872 158 004	615 479 119

الملحق رقم 06: جانب الخصوم 2023

ش,ذ,ا كوندور ميلتيميديا

السنة المالية : 01/01/2023 الى 31/12/2023

رقم التعيين : 001634046543038

- ميزانية-الخصوم_

	علامة	2023	2022
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		284 100 000	100 000 000
رأس مال غير مستعان به			
احتياطات مدمجة -علاوات و احتياطات (1)		10 483 212	10 483 212
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
1نتيجة صافية حصة المجمع /نتيجة صافية		513 359 901	5 370 431
ترحيل من جديد /رؤوس أموال خاصة أخرى		-198 921 236	
حصة الشركة المدمجة(1)			
1حصة دوي الأقلية			
1المجموع		609 021 877	115 853 643
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية		174 219 457	196 532 614
مؤجلة و مرصود لها -ضرائب			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
2مجموع الخصوم غير الجارية		174 219 457	196 532 614
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة		18 653 366	205 665 561
ضرائب		2489193,8	169646,25
ديون أخرى		51 078 110	97 257 655
خزينة سلبية		16695999,71	
3مجموع الخصوم الجارية		88 916 670	303 092 863
مجموع عام للخصوم		872 158 004	615 479 119

الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج 2023

ش,ذ,أ كوندور ميلتيميديا

السنة المالية : 01/01/2023 الى 31/12/2023

رقم التعيين : 001634046543038

حساب النتائج

	علامة	2023	2022
المبيعات و المنتوجات الملحقة		1 304 729 285	251 690 895
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع		96 885 955	
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال			
- انتاج السنة المالية1		**1 401 615 240**	**251 690 895**
المشتريات المستهلكة		-434 046 992	-277 070
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى		-12 070 745	-5 803 228
- استهلاك السنة المالية2		**-446 117 737**	**-6 080 298**
- القيمة المضافة للإستغلال)1+2)3		**955 497 503**	**245 610 597**
أعباء المستخدمين		-386 691 064	-187 890 583
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة		-30 110	
4- اجمالي فائض الاستغلال		**568 776 328**	**57 720 015**
المنتجات العملياتية الأخرى		144 500	
الأعباء العملياتية الأخرى		-236 254	-2 400
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة		-51 784 866	-53 149 906
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية		**516 899 709**	**4 567 709**
المنتوجات المالية		3 847 615	961 361
الأعباء المالية		-7 387 422	-158 639
- النتيجة المالية6		**-3 539 807**	**802 722**
6+5- النتيجة العادية قبل الضرائب 7)		**513 359 901**	**5 370 431**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرئب المؤجلة - تغيرات - حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية		**1 405 607 355**	**252 652 256**
مجموع أعباء الأنشطة العادية		**-892 247 454**	**-247 281 825**
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية8		**513 359 901**	**5 370 431**
يطلب بيانها(العناصر غير العادية - المنتوجات			
يطلب بيانها(العناصر غير العادية - الأعباء			
- النتيجة غير العادية9			
- النتيجة الصافية للسنة المالية1		**513 359 901**	**5 370 431**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الاختصارات و الرموز	VI
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي و الفشل المالي	05
المبحث الأول: الأساس النظري لتقييم الأداء المالي	06
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنبؤ بالفشل المالي	18
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	29
الفصل الثاني: دراسة حالة شركة condor multimédia-برج بوعريريج-	35
المبحث الأول: تقديم شركة condor multimédia	36
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية	46
المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بفشل مؤسسة -condor multimédia-	69
الخاتمة	77
قائمة المراجع	81
الملاحق	86
فهرس المحتويات	96

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي حيث تم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة كوندور ميلتيميديا ببرج بوعريريج، وذلك من خلال الاعتماد على المؤشرات التوازن المالية والنسب المالية وكذا التطرق إلى تطبيق بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي (نموذج ألتمان، نموذج كيدا، نموذج شيرود) خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023 ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلنا إلى عدة نتائج كان أبرزها أن شركة كوندور ميلتيميديا غير معرضة لخطر الفشل المالي حسب نموذجي ألتمان وشيرود على عكس نموذج كيدا الذي أوضحت نتائجه أن المؤسسة معرضة للفشل المالي خلال فترة الدراسة، كما أن الوضعية المالية للمؤسسة قد تحسنت خلال الفترة وذلك من خلال نتائج حساب المؤشرات المالية.

الكلمات المفتاحية:

تقييم الأداء المالي، التنبؤ بالفشل المالي، مؤشرات تقييم الأداء المالي، نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of financial performance evaluation in predicting financial failure by applying this study to Condor Multimedia in Bordj Bou Arreridj. The study relied on financial balance indicators, financial ratios, and the application of some financial failure prediction models (Altman model, Kida model, Sherrod model) during the period from 2021 to 2023. For this purpose, the descriptive-analytical approach was adopted.

We reached several conclusions, the most prominent of which was that Condor Multimedia is not at risk of financial failure according to the Altman and Sherrod models, unlike the Kida model, which indicated that the company is at risk of financial failure during the study period. Additionally, the financial situation of the company improved during this period, as evidenced by the results of calculating the financial indicators.

Keywords: Financial performance evaluation, financial failure prediction, financial performance evaluation indicators, financial failure prediction models.